

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٦

الاثنين، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠.

نيويورك

الرئيس: السيد كاريل فان أوستروم. (هولندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البنود من ٨٨ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سنتناول اللجنة مجموعة "الأسلحة التقليدية". ونبدأ بالاستماع إلى بيان استهلاكي يُدلي به رئيس اجتماع الخبراء الحكوميين الثاني المفتوح باب العضوية المعني بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، السفير فلاد لوبان، الممثل الدائم لجمهورية مولدوفا.

أعطي الكلمة الآن للسيد لوبان.

السيد لوبان (جمهورية مولدوفا)، رئيس اجتماع الخبراء الحكوميين الثاني المفتوح باب العضوية المعني بتنفيذ برنامج

العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (تكلم بالإنكليزية): سأتكلم الآن بصفتي رئيس اجتماع الخبراء الحكوميين الثاني المفتوح باب العضوية المعني بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وآمل أن تتاح لي فرصة أخرى لاحقاً للتكلم بصفتي الوطنية.

يشرفني أن أقدم إحاطة إعلامية إلى اللجنة الأولى بصفتي رئيس اجتماع الخبراء الحكوميين الثاني المفتوح باب العضوية المعني بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عُقد في حزيران/يونيه. لقد كانت ولاية الاجتماع الثاني تقنية، واستهدف إتاحة المجال لإجراء مناقشة حرة للمواضيع بين الخبراء بشأن التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل. وبفضل برنامج رعاية مدعوم من حكومة أستراليا، استطاع العديد من الخبراء من العواصم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org)، Room U-0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1533397 (A)



اليوم إمكانية أشكال جديدة من الإنتاج الحربي للأسلحة، مما يشكل تحديات جديدة على صعيد المراقبة.

ومع أن الدول لاحظت وجود فجوة تكنولوجية بين البلدان وأن التطورات الجديدة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تؤثر على الدول بأشكال مختلفة، فقد كان هناك اتفاق عام على ضرورة أن نضمن معاً بقاء المجتمع الدولي مستعداً استعداداً جيداً، وأن يكون سباقاً حتى حين يتعلق الأمر بالتصدي للتحديات المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي هذا السياق، ركزت أيضاً مناقشات الاجتماع الثاني المفتوح باب العضوية على مدى كفاية آليات صندوق التبرعات الاستئماني القائمة للتعاون والمساعدة الدوليين، بما يشمل نقل التكنولوجيا، فضلاً عن الكيفية التي قد تؤدي بها الدول استخدام تلك الوسائل من أجل زيادة فعالية تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب.

لقد حاولت عرض المناقشات الرئيسية للاجتماع الثاني المفتوح باب العضوية في موجز رئاسي، صدر تحت مسؤوليتي الخاصة. وآمل أن تكون هذه الوثيقة مرجعاً مفيداً لمواصلة النظر في تلك المسائل خلال الاجتماع السادس من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، والذي سيعقد في عام ٢٠١٦. ويؤمل له أن يكون مفيداً أيضاً.

إن العلاقة بين ضرورة معالجة التدفقات غير المشروعة للأسلحة وبين التنمية قد باتت معترفاً بها الآن في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). فلا يمكن أن تكون هناك تنمية من دون الأمن - وكلنا نوافق على ذلك - ومن دون احترام القانون الدولي والأرواح البشرية. وبرنامج عمل الأمم المتحدة والصك الدولي للتعقب كلاهما يقيان إطاراً عالمياً هاماً تحت تصرفنا لمعالجة المسألة المعقدة المتمثلة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

حضور الاجتماع، مما أثير المناقشة كثيراً. وقد سرّني أن أشارك فيه.

لقد اتفقت الدول على أنه ينبغي للاجتماع الثاني المفتوح باب العضوية أن ينظر في أربعة بنود من جدول الأعمال: أولها، عواقب التطورات الأخيرة في تصنيع الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتكولوجيتها وتصميمها من أجل الوسم الفعال لها والاحتفاظ بسجلاتها وتعقبها؛ وثانيها، الخطوات العملية لضمان الفعالية المستمرة والمعززة للنظم الوطنية للوسم والاحتفاظ بالسجلات والتعقب في ضوء تلك التطورات؛ وثالثها، نقل التكنولوجيا والمعدات، فضلاً عن بناء القدرات، وبخاصة التدريب، من أجل التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل والصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليه؛ ورابعها، المسائل الإضافية المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب.

وخلال الاجتماع الثاني المفتوح باب العضوية، اعتبرت الدول أن التطورات الأخيرة في تكنولوجيات الأسلحة الصغيرة والخفيفة يمكن أن تؤثر سواء بالإيجاب أو السلب في الاتجار بتلك الأسلحة. وربما يثبت أن ثمة فائدة للدول، في سياق الوفاء بالتزاماتها بموجب برنامج العمل والصك الدولي للتعقب، في استخدام بعض التكنولوجيات الجديدة للوسم والاحتفاظ بالسجلات - مثل استخدام البولييمرات ووسمها، واستعمال البطاقات المعدنية، والوسم بالليزر وتحديات النقر الدقيق، وذلك بالاقتران مع اشتراط الصك الدولي للتعقب أن تكون علامات الوسم واضحة، والوسم النموذجي للأسلحة، واستخدام الأساليب البيومترية، والنظام العالمي لتحديد المواقع والترددات الإذاعية أو البلوتوث لوسم الأسلحة وتخزينها وإمكانية الاستدلال على المتعاملين فيها مستقبلاً. وعلى النقيض من ذلك، فإن الطباعة الثلاثية الأبعاد للأسلحة تتيح

بالتصويت. وتشير إلى أن المجموعة حرصت على المشاركة بفعالية في التفاوض على المعاهدة. وفي ظل دخول المعاهدة حيز النفاذ، فإن المجموعة العربية تشدد على أن تنفيذ المعاهدة يجب أن يتسق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأن يحترم الحق المشروع للدول في الدفاع عن النفس والحفاظ على السلامة الإقليمية، وحق تقرير المصير للشعوب الراحة تحت الاحتلال الأجنبي، وعدم جواز احتلال أراضي الآخرين، وفي إطار ما سبق، حق إنتاج الأسلحة التقليدية وتصديرها واستيرادها ونقلها.

كما تؤكد المجموعة على المسؤولية الخاصة للدول المصدرة للأسلحة وأهمية مراعاة التوازن في المسؤوليات بين الدول المصدرة للأسلحة وتلك المستوردة لها. لذا، تدعو المجموعة إلى التعامل مع الاختلال الكبير القائم في إنتاج الأسلحة التقليدية وامتلاكها والاتجار بها بين الدول الصناعية والدول النامية، ومن بينها الدول العربية.

كما تؤكد المجموعة على المسؤولية الخاصة للدول المصدرة للأسلحة، وأهمية التوازن في المسؤوليات بين الدول المصدرة للأسلحة والدول المستوردة لها. لذا، تدعو المجموعة العربية إلى مواجهة الاختلال الكبير القائم في إنتاج الأسلحة التقليدية وامتلاكها والاتجار بها بين الدول الصناعية والدول النامية، ومن ضمنها الدول العربية. وفي هذا الإطار، تعيد المجموعة العربية التأكيد على حق الدول السيادي في حيازة الأسلحة التقليدية وتصنيعها وتصديرها واستيرادها للدفاع عن نفسها وتلبية احتياجاتها الأمنية. كما تؤكد ضرورة عدم فرض قيود غير مبررة على نقل مثل تلك الأسلحة.

وتعرب المجموعة العربية عن قلقها إزاء ما تبقى من متفجرات وألغام على أراضيها، بما في ذلك بعد الحرب العالمية الثانية، لا سيما في شكل ألغام أرضية لا تزال تسبب أضراراً إنسانية ومادية، وتعوق خطط التنمية في بعض الدول العربية. وهي تدعو الدول المسؤولة عن وضع هذه الألغام وترك

فلنواصل بذل أقصى جهدنا نحو قطع خطوات إلى الأمام في تنفيذهما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لوبان على إحاطته الإعلامية.

سأعلق الجلسة الآن لأتيح للوفود فرصة إجراء مناقشة تفاعلية حول العرض الذي سمعناه للتو، وذلك عبر جلسة أسئلة وأجوبة غير رسمية.

عُلفت الجلسة الساعة ١٠/٠٥، واستؤنفت الساعة ١٠/١٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأفتح الباب الآن للإدلاء بالبيانات المتعلقة بمجموعة الأسلحة التقليدية. وأحث مجدداً جميع المتكلمين على التقيد لطفاً بحدود الوقت المقتصر على خمس دقائق عند التكلم بصفتهم الوطنية، وسبع دقائق عند التكلم باسم إحدى المجموعات.

السيد مطر (مصر): يلقي وفد جمهورية مصر العربية هذا البيان بالنيابة عن مجموعة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.

تعبر المجموعة العربية عن قلقها البالغ حيال الآثار الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية البالغة الخطورة لعمليات الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. وفي هذا السياق، تدعو المجتمع الدولي، وبخاصة الدول المنتجة والمصدرة لتلك الأسلحة، إلى بذل جميع الجهود والتعاون من أجل التصدي لتلك الظاهرة الخطيرة. كما تؤكد المجموعة العربية استمرار التزامها ببرنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة وبالصلك الدولي للتعقب، كما تؤكد على أهمية احترام نطاقهما طبقاً لنص الوثيقتين.

وتودُّ المجموعة العربية الإعراب عن تقديرها للجهود التي تمَّ بذلها لإبرام معاهدة تجارة الأسلحة التي أقرتها الجمعية العامة

إن التنفيذ الفعال لبرنامج العمل مسألة ذات أولوية عليا وعاجلة بالنسبة إلى اتحاد أمم أمريكا الجنوبية. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان مواصلة تعزيز التعاون والمساعدة الدولية، وهيئة القدرات الوطنية. وبينما تنوّه الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية بإسهام برنامج العمل، فهي تكرر القول إن أي إشارة إلى مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع أشكاله يجب أن تتضمن الذخيرة والمتفجرات. كذلك نكرر القول إن الطابع غير الملزم قانونا لبرنامج العمل يشكل عقبة أمام تنفيذه تنفيذا فعالا.

وترى الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية أن الدور الرئيسي لبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يتطلب من المجتمع الدولي أن يتابع تنفيذه على نحو وثيق. وفي هذا الصدد، ترحب الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية بنتائج الاجتماع الثاني المفتوح للخبراء الحكوميين في إطار برنامج العمل، وتأمل بأن يتواصل في الاجتماع المقبل النظر في المسائل المتعلقة بالذخائر، والوسم، والتعقب، والإنتاج المفرط للأسلحة.

ومع مراعاة المسؤولية الرئيسية للدول، فقد تمّ في عام ٢٠٠١ إنشاء الفريق العامل المعني بالأسلحة النارية والذخائر وما يرتبط بها من دول في إطار السوق الجنوبية المشتركة، وذلك بهدف تبادل الخبرات الوطنية، والعمل على مواءمة التشريعات الوطنية بشأن مراقبة الأسلحة النارية والذخائر، وتنسيق السياسات العامة في هذا المجال. وفي هذا الصدد، ترحب الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية بنتائج اجتماعات الفريق العامل التي انعقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وأيار/مايو ٢٠١٥.

وتؤكد الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية على الحاجة إلى معالجة المسائل المتصلة بالاتجار غير المنظم بالأسلحة التقليدية، والحاجة إلى استكشاف المزيد من أوجه

المتفجرات خارج إراضيها إلى تحمل مسؤوليتها إزاء التعاون مع الدول المتضررة، بما يتضمن تبادل المعلومات والخرائط التي توضح مواقع هذه الألغام والمتفجرات وتقديم المساعدة الفنية وتحمل نفقات إزالتها وتعويض الدول عن أية خسائر سببتها هذه الألغام.

إن التطورات التكنولوجية الهائلة في مجال تطوير الأسلحة القتالية ذاتية التحكم تدفع المجتمع الدولي إلى ضرورة إيلاء الانتباه اللازم للتحديات والتهديدات البازغة التي تسببها تلك الأسلحة، ووجود فجوة في تعامل منظومة نزع السلاح مع هذا الملف المستحدث، وأهمية مناقشة الأمر بأبعاده كافة القانونية والانسانية والعسكرية والأخلاقية بهدف وضع الضوابط اللازمة لتطوير استخدام تكنولوجيا الذكاء الصناعي في مجال الأسلحة الذاتية التحكم، وسن اللوائح المنظمة والمقيدة لحيازتها وتطويرها واستخدامها.

السيدة مويانو (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): سوف أتلو نصّا مختصرا من بياني بغية البقاء ضمن المهلة المحددة. وسيجري تعميم النص الكامل على الأعضاء.

يشرفني أن أتكلّم باسم الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية. تنوه الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية بإسهام برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وبأهميته النوعية في التصدي على نحو شامل ومتعدد الأبعاد للمشاكل الناجمة عن هذه الأنشطة غير المشروعة. ومع ذلك، لا نزال نشعر بالقلق إزاء الآثار المترتبة على إنتاج الأسلحة النارية والذخيرة ونقلها وتداولها غير المشروع وانتشارها غير المنضبط بين أيدي المدنيين، الأمر الذي يسبب عواقب وخيمة في كثير من البلدان، ويعيق تحقيق التنمية المستدامة لمجتمعاتنا. كما نكرر الاعراب عن قلقنا إزاء العلاقة الوثيقة القائمة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والجريمة المنظمة.

الدولية حيال جهود إزالة الألغام التي بذلتها بعض بلدان المنطقة، مثل المساعدة التي قدمتها البرازيل في أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى، وأنشطة بناء القدرات في الأرجنتين. وتعلق الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية أهمية على التعاون والمساعدة الدولية في إطار اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

وفي اجتماع خاص انعقد في باريلوتشي، الأرجنتين، بتاريخ ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩، أكد من جديد رؤساء دول وحكومات اتحاد أمم أمريكا الجنوبية على التزامهم بتعزيز مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وما يرتبط بها من جرائم، وعلى تعاونهم في هذا المجال. وفي إطار متابعة هذا القرار، قرر مجلس الدفاع لأمريكا الجنوبية إنشاء آلية لتنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن، بما في ذلك استحداث نظم وطنية وتحسينها بشأن وسم الأسلحة وتعبئتها، والتعاون النشط بين الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية من أجل حسم حالات تسريب الأسلحة التي في عهدتها، واستخدامها غير المشروع وتهريبها من أراضيها.

وبغية تعزيز الشفافية في الإنفاق العسكري، أطلق الاتحاد في أيار/مايو ٢٠١٢ سجل أمريكا الجنوبية للإنفاق على شؤون الدفاع. وللمرة الأولى، أقدم على جمع بيانات رسمية من ١٢ دولة عضوا في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية بناء على منهجية مشتركة تم وضعها لهذا الغرض. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى ما تمّ في كيتو مؤخرا من افتتاح للمدرسة المعنية بشؤون الدفاع في أمريكا الجنوبية، حيث ستشكل مركزا للدراسات العليا وربط الشبكات في ما بين المبادرات الوطنية للدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، بغية تدريب الأفراد المدنيين والعسكريين العاملين في ميادين الدفاع والأمن الإقليمي. وسوف يساعدنا إنشاء المدرسة المعنية بشؤون الدفاع في أمريكا الجنوبية على بناء رؤية مشتركة

التآزر بين الصكوك الدولية لتحديد الأسلحة، وبرنامج العمل، وبرتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة. فمن شأن ذلك أن يمكن من توفير الاستجابات الدولية المنسقة والمتفق عليها، وهي السبيل الوحيد لمعالجة هذه الظاهرة عبر الوطنية.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، دخلت معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ. ويأمل اتحاد أمم أمريكا الجنوبية من هذا الصك الملزم قانونا بشأن تجارة الأسلحة أن يساعدنا على التصدي بفعالية للعواقب الخطيرة التي تخلفها التجارة غير المشروعة وغير المنظمة في الأسلحة على الكثيرين من الناس والعديد من الدول. كما نود أن نذكر بالمؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي انعقد في المكسيك خلال آب/أغسطس، حيث اتخذت قرارات ضرورية من أجل التنفيذ الفعال للمعاهدة.

وتكرر الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية دعمها لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى ضبط استخدام الذخائر العنقودية بهدف الحد على نحو كبير من الأضرار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن استخدام تلك الأسلحة ضد المدنيين، خلافا للقانون الإنساني الدولي. وفي هذا الصدد، تحيط الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية علما بنتائج المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الذخائر العنقودية، الذي انعقد في دوبروفنيك، كرواتيا.

كذلك تؤكد مجددا الدول الأعضاء في الاتحاد ضرورة القضاء على الألغام المضادة للأفراد. وفي هذا الصدد، تسلط الضوء على الجهود والنتائج المتعلقة بإزالة الألغام، ومساعدة ضحايا الألغام المضادة للأفراد في منطقتنا، الأمر الذي أصبح ممكنا بفضل التعاون الجاري بين بلداننا، كما هو الحال في عمليات إزالة الألغام المشتركة بين بيرو وإكوادور، وبيرو وشيلي، والأرجنتين وشيلي. ونؤكد أيضا على أهمية المساعدة

والتنفيذية للمؤتمر تمهد للتنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة. وأود أيضاً أن أعرب عن تحياتنا الحارة لسويسرا على اختيار جنيف مقراً لأمانة المعاهدة، وأهنئ السيد دلادلا على تعيينه رئيساً مؤقتاً للأمانة العامة. وبلادي تتمنى النجاح للمؤتمر القادم للدول الأطراف الذي يعقد في جنيف في عام ٢٠١٦.

إن تصديق جمهورية مولدوفا على المعاهدة يشهد على التزام بلادنا بدعم الجهود الدولية لتعزيز السلم والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي. وجمهورية مولدوفا بدأت في تنفيذ أحكام المعاهدة من خلال زيادة تطوير وتعزيز الجهود الوطنية لبناء القدرات في مجال نظم تحديد الأسلحة، وفقاً لمتطلبات المعاهدة. ويعني ذلك، في المقام الأول، تحسين التشريعات الوطنية في مجال الرقابة على الصادرات والواردات من البضائع الاستراتيجية. وفي الوقت نفسه، يحدونا الأمل أنه، من خلال الدعم المستمر من المجتمع الدولي، سوف نضمن وجود نظام أكثر كفاءة فيما يتعلق بإجراءات تجارة الأسلحة.

وعند هذه النقطة، لا بد لي بكل أسف أن أكرر، كلمة بكلمة، فهمنا السابق الواضح بشأن عنصر هام من المعاهدة أكدنا عليه بقوة أثناء اعتمادها وبعده. إن جمهورية مولدوفا لديها إيمان قوي أعربت عنه مراراً وتكراراً بأن المعاهدة ينبغي ألا تضمن الشفافية والمساءلة في عمليات نقل الأسلحة التقليدية بحد ذاتها فحسب، ولكن ينبغي أن تساعد أيضاً على منع الاتجار غير المشروع في تلك الأسلحة، وخصوصاً لحساب الكيانات الانفصالية والكيانات غير المعترف بها. وهذا الأمر يكتسي أهمية حيوية لبلدي وفي سياق الأمن الإقليمي المعقد في الوقت الحالي.

وأود أن أتطرق إلى مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كنت أتكلم قبل دقائق بصفتي رئيس الاجتماع الثاني للخبراء الحكوميين في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والفضاء عليه. وقد أجرينا مناقشة

بشأن الدفاع على الصعيد الإقليمي. وسوف تكون جزءاً من عمل مركز الدراسات الدفاعية الاستراتيجية التابع لمجلس الدفاع في أمريكا الجنوبية.

السيد لويان (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن آخذ الكلمة مرتين في فترة قصيرة. أغتنم هذه الفرصة كي أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى، لأنه لم تتح لي فرصة تهنئكم من قبل، وكى أتمنى لكم كل النجاح في قيادة أعمال اللجنة.

كما أود أن أهنئ أعضاء المكتب، وأن أعرب عن تقديرنا للممثل الدائم لجامايكا، السفير كورتيناى راتراي، لجهوده كرئيس للجنة الأولى في الدورة السابقة.

وجمهورية مولدوفا تؤيد البيان بشأن الأسلحة التقليدية الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي لاحقاً. ولكن، نظراً لأهمية مسائل الأسلحة التقليدية في بلادي في سياقنا الإقليمي، أود أن أضيف بعض النقاط ذات الأهمية بصفتي الوطنية.

أولاً، أود إن أذكر أن جمهورية مولدوفا صدقت على معاهدة تجارة الأسلحة في أيار/مايو وأودعت وثيقة التصديق في ٢٨ أيلول/سبتمبر. وبلدي يتفق والرأي القائل إن معاهدة تجارة الأسلحة، عند تنفيذها بشكل فعال وعلى نطاق واسع، يمكن أن تجعل تجارة الأسلحة التقليدية أكثر مسؤولية وشفافية، وأن تحد من المعاناة الإنسانية وتسهم بشكل كبير في تعزيز السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. ونحن نتطلع الآن إلى تنفيذها من جانب كل الدول الأعضاء، وبالتالي تكتسي صفة العالمية.

في هذا السياق، أود الترحيب بالنتائج المثمرة للمؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة المعقود في كانكون، المكسيك، في آب/أغسطس. فالقرارات الموضوعية

الثاني للخبراء الحكوميين. وفي هذا السياق، أود أن أغتنم هذه الفرصة أيضاً للإعراب عن تقدير جمهورية مولدوفا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وشركائنا السويسريين والألمان والنمساويين في تحديث تشريعاتنا بشأن تحديد الأسلحة وتنفيذ مشاريع عملية لتخزين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلاً عن الإعراب عن التقدير لبيلاروس لتقديم البرمجيات بشأن حفظ سجلات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر وتخزينها. وقد نفذ المشروع بدعم من الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ومنذ أن دعوت في وقت سابق إلى إسناد دور أكبر للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية كأداة لدعم الجهود بشأن إيجاد مراقبة أفضل وأكثر فعالية وقانونية للأسلحة، بما يتماشى مع القانون الدولي ووثائق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة، وكذلك مراعاة احترام الدول الأعضاء لبعضها البعض، سأشدد مرة أخرى على دور تلك المنظمات. وأشعر بالأسف لتكرار كلماتي عاماً بعد الآخر، داعياً إيانا للتركيز اليوم أكثر من أي وقت مضى على مجموعة من الترتيبات العالمية والإقليمية لتحديد الأسلحة، وفق ما تتطلبه حالتنا الخاصة في أوروبا. ويمكن تحقيق الأمن والتقدم في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح بصورة حقيقية لو اتخذت مجموعة معقدة من التدابير على كل المستويات - الدولية والإقليمية والوطنية.

ولذلك، نشدد على أننا نود أن نرى مزيجاً من التعهدات الملزمة قانوناً والالتزامات السياسية بشأن تحديد الأسلحة في أوروبا بحيث تشمل بوضوح مبدأ واحداً، اتساقاً مع مبدأ سيادة الدولة، يقوم، في حالتنا - وبعد أكثر من ٢٠ عاماً من تسوية النزاع الدبلوماسي - على أساس التزامنا الثابت بالسلام، وتعزيز مبدأ موافقة الدولة المضيف على تمرکز القوات العسكرية الأجنبية. ويجب ألا يكون هناك تمرکز للقوات دون موافقة البلد المضيف. وعلى منظمنا أن تدعم هذا المبدأ.

غير رسمية جيدة جداً خلال الاجتماع الثاني. وربما كان ذلك سبباً لعدم الحاجة إلى عقد جلسة للأسئلة والأجوبة خلال العرض الذي قدمته في وقت سابق، لكن ينبغي لنا مواصلة عقد تلك المناقشات غير الرسمية في المستقبل لأنها تعطينا فرصة لتبادل عدد لا بأس به من الآراء حول مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وجمهورية مولدوفا تسلم بأهمية برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه باعتباره أداة رئيسية لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية، وستبقى ملتزمة بتنفيذه. وقد تشرفت في وقت سابق اليوم بإحاطة اللجنة علماً بأعمال الاجتماع الثاني المفتوح العضوية، المعقود في نيويورك في الفترة من ١ إلى ٥ حزيران/يونيه، وآمل أن يكون لموجز الرئيس بشأن الاجتماع أثر إيجابي على التحضيرات للاجتماع السادس للدول بشأن برنامج العمل الذي يعقد في عام ٢٠١٦، وهو من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين، وأرجو أن يكون مفيداً للخبراء الذين يعملون على مواد وتطورات جديدة بشأن تصنيع تلك الأسلحة ووسمها وتعقبها وتخزينها، وأيضاً للخبراء الذين يعملون على مسائل السياسات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المستقبل. وقد أحطت الدول الأعضاء علماً بشأن موجز الرئيس بصورة موجزة وعامة ونزيهة.

مع ذلك، وإذ أتكلم بصفتي الوطنية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد على نقطة واحدة، وإن كانت هناك بالطبع نقاط كثيرة أخرى تستحق الذكر. ففي سياقنا المعقد هذا، أعتقد أننا بحاجة إلى مواصلة النظر في إسناد دور معزز للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في التعاون الدولي والمساعدة الدولية وتبادل المعلومات كأداة لدعم جهودنا المشتركة كأمم متحدة. تلك هي إحدى توصيات الاجتماع

غير كميات متواضعة نسبياً من الأسلحة التقليدية، إلا أن المنطقة ما زالت تتحمل أكثر من نصيبها العادل من الآثار السلبية لتجارة الأسلحة غير المنظمة وغير المشروعة. ونطاق تلك التدفقات العابر للقارات يفرض الحاجة إلى اتباع نهج منسق وشامل على مستوى العالم.

تحدد الجماعة الكاريبية دعوتها إلى اتخاذ إجراءات دولية فعالة لكبح الاتجار غير المنظم وغير المشروع بالأسلحة. فهذا النهج يستدعي التزام جميع الدول، بمساعدة الشركاء الدوليين والإقليميين الآخرين. وعلاوة على ذلك، تقع على الدول المصنعة، التي تشارك أيضاً في التجارة في هذه الأسلحة على نطاق واسع، مسؤولية أخلاقية وينبغي أن تتحمل مسؤولية أخلاقية وتضطلع بدور أكبر في معالجة الآثار السلبية للتجارة.

لقد كان دخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ معلماً هاماً في الجهود الدولية الرامية إلى معالجة التحديات المتعددة التي تمثلها حيازة الأسلحة والاتجار بها. وتنهى الجماعة الكاريبية حكومة المكسيك على نجاحها في استضافة المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في كانكون، بالمكسيك، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ آب/أغسطس. فلم يكن الطريق إلى معاهدة تجارة الأسلحة - وهي أول صك ملزم قانوناً لوضع معايير دولية موحدة لنقل الأسلحة التقليدية - سهلاً. وقد كانت للدول الأعضاء آراء متفاوتة بشأن أهداف هذه المعاهدة. وقد اعتبرها البعض آلية للشفافية والتنظيم القانوني للتجارة في الأسلحة، بينما توخى فيها البعض آلية للإبقاء على الأسلحة التقليدية بعيداً عن التجارة غير المشروعة وبعيداً عن أيدي الجهات من غير الدول، مثل المجرمين والإرهابيين. وبالنسبة لمن يدعم معاهدة تجارة الأسلحة من بيننا، فإن المعاهدة وسيلة لتيسير السلم والأمن ولإنقاذ الأرواح. فإبرام المعاهدة هو الخطوة الأولى في ذلك الاتجاه. وتشمل الخطوات اللاحقة المقبلة التنفيذ الكامل

لقد شاركنا في المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الذخائر العنقودية في دوبروفنيك، التي ندعمها بالكامل. وجمهورية مولدوفا ترحب بالتقدم المحرز في العام الماضي في تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، كما شاركنا في المؤتمر الاستعراضي الثالث للاتفاقية، وخطة عمل مابوتو. ونلتزم التزاماً راسخاً أيضاً بمبادئ وأهداف اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر بصيغتها المعدلة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وبروتوكولاتها. ونؤكد من جديد التزامنا بمواصلة المشاركة في كل المسائل المرتبطة بمراقبة الأسلحة التقليدية.

السيد تالبوت (غيانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأربع عشرة الأعضاء في الجماعة الكاريبية. وإذ أفعل ذلك لأول مرة في هذه اللجنة، أود أن أهنئكم بحجراتي، سيدي الرئيس، وسائر أعضاء المكتب، على انتخابكم، مؤكداً على دعمنا الكامل لكم.

ما فتى انتشار الأسلحة التقليدية وسوء استخدامها يسبب الدمار ويترك آثاراً مستديمة على جميع بلداننا. فمن الأسلحة الصغيرة والذخائر غير المشروعة التي توجب التراعات داخل وعبر الحدود، إلى المتفجرات من مخلفات الحرب التي تشوه وتقتل المدنيين الأبرياء في أجزاء كثيرة من العالم، لا يزال الاتجار المنفلت وغير المنظم في تلك الأسلحة على أساس يومي يهدد الأمن والتنمية في كل مكان. والنقل غير المقيد للأسلحة يسهل النزاع والجريمة والعنف المسلح وانتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وترى الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية أن المشاكل الناجمة عن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر المرتبطة بها تغذيها عوامل خارج المنطقة إلى حد كبير. ومنطقة البحر الكاريبي لا تستضيف أي إمدادات أسلحة ولا تستورد

الكاملة والبناءة في الاجتماع المفتوح الثاني للخبراء الحكوميين يشير إلى الالتزام بالتنفيذ الناجح لبرنامج العمل. وننظر إلى الاجتماع المفتوح الثاني للخبراء الحكوميين باعتباره فرصة هامة لتعميق الحوار وتبادل الخبرات بشأن الجهود الرامية إلى مكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأغتنم هذه الفرصة لأقدم بالتهنئة إلى رئيس الاجتماع المفتوح الثاني للخبراء الحكوميين على قيادته الفعالة في ذلك الصدد.

وتسلم الجماعة الكاريبية بأن تنفيذ برنامج العمل لا يزال متفاوتا داخل المناطق وفيما بينها. ونحن ندعو إلى تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين لتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية من أجل كفاءة التنفيذ الفعال والواسع النطاق لبرنامج العمل. وقد أنشأت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية الآليات اللازمة لدعم نهج إقليمي منسق في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتشمل هذه الآليات وكالة الجماعة الكاريبية المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية، التي أنيط بها مهمة تفعيل أعمال الجريمة والأمن الإقليمي. كما تتعهد الوكالة أيضا شبكية الجماعة الكاريبية لتبادل المعلومات الاستخباراتية، وكان لها دور قيادي في تطوير الشبكة الإقليمية المتكاملة للمعلومات البالستية، للمساعدة في تعقب الأسلحة النارية. وتحدد استراتيجية الجماعة الكاريبية للجريمة والأمن، التي تم اعتمادها في اجتماع مؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية الرابع والعشرين لما بين الدورات في شباط/فبراير ٢٠١٣، الأسلحة غير المشروعة ضمن المستوى ١ من التهديدات التي تواجه المنطقة. وتقرر الاستراتيجية بأن مفتاح حل تلك المشكلة هو تقليل ملحوظ من توافر الأسلحة والذخائر غير المشروعة وتلاحظ كذلك أن المنطقة لا يمكن أن تحقق نتائج ملموسة إلا بالعمل مع شركاء استراتيجيين رئيسيين، ولا سيما الدول التي يتم الحصول

للمعاهدة والقرارات التي اتخذتها مؤتمرات الأطراف المختلفة، بدءا بالمؤتمر الذي عقد في كانكون. ونتوقع أن يسهم التطبيق الفعال للمعايير الشارعة التي أنشأتها المعاهدة في إضعاف نظام تجارة الأسلحة غير المشروعة.

وقد أدى النجاح في عقد الاجتماع المفتوح الثاني للخبراء الحكوميين بشأن برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد في حزيران/يونيه، إلى إعادة تأكيد التزام المجتمع الدولي بتنفيذ برنامج العمل على جميع المستويات. وقد سمح الاجتماع بمناقشة عملية المنحى بشأن التقدم المحرز والآثار والتحديات التي تطرحها الاتجاهات الحديثة في مجال التصنيع والتصميم والتكنولوجيا وسمح بتقاسم الخبرات الوطنية والتقنية بشأن تنفيذ برنامج العمل. وتحيط الجماعة الكاريبية علما، في ذلك الصدد، بالعديد من الأمثلة على الخطوات التي اتخذتها الدول، فضلا عن العمليات الجارية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل.

ومن بين المسائل المهمة بالنسبة للجماعة الكاريبية، كما أُبرز في الاجتماع المفتوح الثاني للخبراء الحكوميين، اتساع الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وفي الوقت الذي تتقدم فيه تكنولوجيا الأسلحة، يصبح من المحتم أن تنهض البلدان النامية كذلك بوضع علامات حدودها الوطنية والاحتفاظ بسجلاتها ونظم تتبعها. وهناك حاجة إلى استدامة التعاون الدولي والمساعدة في سد تلك الفجوة. وكما أشير في ورقة عمل الجماعة الكاريبية المقدمة إلى الاجتماع المفتوح الثاني للخبراء الحكوميين، فإن نقل التكنولوجيا والمعدات، فضلا عن بناء القدرات، يشكل تحديا رئيسيا ليس فقط للدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، ولكن للبلدان النامية عموما. وتعتقد الجماعة الكاريبية أن المشاركة

فضلا عن جمهورية مولدوفا وجورجيا. سأتلو نسخة مختصرة من بياننا. وسينشر النص الكامل على الإنترنت.

إن معاهدة تجارة الأسلحة صك تاريخي ينص على معايير قوية وفعالة لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية، مما يجعلها أكثر مسؤولية وشفافية ويقلص الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وتدخل المعاهدة مفهوم الأعمال الخطيرة المتعلقة بالعنف الجنساني باعتبارها عاملا يؤخذ في الحسبان عند إجراء تقييمات التصدير.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالنتائج الناجحة للمؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، المنعقد في كانكون، بالمكسيك، الذي اتخذ قرارات هامة بشأن النظام الداخلي والقواعد المالية والإدارية ومقر الأمانة وتعيين رئيسه المؤقت. وتقع على عاتقنا مسؤولية الحفاظ على هذا الزخم من أجل زيادة الشفافية وفعالية تنفيذ الاتفاقية وتحقيق عالميتها. ويساهم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في تحقيق تلك الغاية. يمكن لبرنامج مكرس للاتحاد الأوروبي، تم تفعيله في تسعة بلدان حتى الآن، أن يساعد شركاء الطرف الثالث من تعزيز نظمهم لمراقبة الأسلحة.

ونحنئ سويسرا على اختيار جنيف مقرا للأمانة العامة والسيد دلادلا، على تعيينه كأول رئيس مؤقت له. ونتطلع إلى الاجتماع الاستثنائي للدول الأطراف للبت في المسائل المتعلقة بالميزانية والنظر في مشروع اقتراح بشأن الترتيبات الإدارية. كما نتطلع إلى أن يركز المؤتمر المقبل للدول الأطراف على الأعمال الفنية.

ونرحب بقرار مجلس الأمن ٢٢٢٠ (٢٠١٥)، بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي يدعو إلى زيادة التعاون بشأن وقف النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها وإساءة استخدامها على نحو يزعزع الاستقرار ويشدد على أثرها على المدنيين في النزاعات،

منها على الأسلحة. وقد قطعت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية كذلك، في ظل الالتزام السياسي القوي، أشواطاً في تنفيذ أعلى المعايير الدولية في إدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتخزينها والتخلص الآمن منها. ونحن ممتنون للدعم الهام الوارد من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة الدول الأمريكية والشركاء الثنائيين. ونظل ملتزمين بمواصلة جهودنا الجماعية في ذلك الصدد.

وتؤيد الجماعة الكاريبية أهداف اتفاقية الذخائر العنقودية تأييداً تاماً، ويسرها نجاح المؤتمر الاستعراضي الأول الذي عقد في أيلول/سبتمبر، بما في ذلك اعتماد خطة عمل دوبروفنيك. وقد شكل انضمام بليرز إلى الاتفاقية، في بحر السنة الماضية، إنشاء أول منطقة دون إقليمية في العالم خالية من الذخائر النووية - هي أمريكا الوسطى. كما إنها قربتنا خطوة إضافية من هدف ضمان تصديق جميع أعضاء الجماعة الكاريبية على الاتفاقية أو الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن. ونتطلع إلى تحقيق ذلك الهدف. إننا ندين أي استخدام للذخائر العنقودية من جانب أي جهة فاعلة بالنظر إلى الضرر غير المقبول للمدنيين الذي تتسبب فيه هذه الأسلحة.

وختاماً، تكرر الجماعة الكاريبية استعدادها للعمل مع جميع الدول الأعضاء بطريقة بناءة في جميع الجهود الرامية إلى معالجة التحديات التي تواجهها من جراء الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة والقضاء على تلك التجارة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب

عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فريلاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية):

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وتؤيد هذا البيان تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وصربيا وألبانيا والبوسنة والهرسك وأيسلندا وليختنشتاين،

في ذلك إزالتها، وكذلك تقديم المساعدة الملموسة والمستدامة لضحايا الألغام المضادة للأفراد وأسرتهم ومجتمعاتهم. ولا نزال ندعو إلى إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية.

ويدعم الاتحاد الأوروبي الجهود الدولية للتصدي للآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية للأسلحة التقليدية ووقف استخدامها العشوائي. ولا احترام القانون الدولي في هذا الصدد أهمية حاسمة لضمان حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وفي هذا السياق، يدعم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الهدف الإنساني من الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية. ونشعر بعميق القلق إزاء ما أبلغ عنه من استخدام الذخائر العنقودية ضد السكان المدنيين وتأثيرها عليهم. ونهيب بجميع الجهات الفاعلة الامتناع عن هذا الاستخدام والتقيد الكامل بالقانون الدولي الإنساني. والاتحاد الأوروبي ممتن لكرواتيا لاستضافتها الناجحة للمؤتمر الاستعراضي الأول في دوبروفنيك، حيث اتخذت الدول الأطراف قرارات سياسية فيما يتعلق بالتنفيذ العملي للالتزامات.

وبغية تعزيز القانون الدولي الإنساني، يظلّ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمين التزاماً راسخاً باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. ونعتقد أن تلك الصكوك تشكل أيضاً وسيلة فعالة للاستجابة بمرونة للتطورات المقبلة في مجال تكنولوجيا الأسلحة، وهي تمثل جزءاً أساسياً من القانون الدولي الإنساني. إن تحقيق عالمية الاتفاقية والامتناع لأحكامها والبروتوكولات الملحق بها تكتسي درجة عالية من الأهمية. وحيثما أمكن، نؤيد تطوير أوجه التآزر حسب الاقتضاء ونبرز الارتباط مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ونرحب بالمناقشات الجارية في إطار الاتفاقية بشأن جوانب عدّة من منظومات السلاح الفتاكة ذاتية التشغيل. ونشعر بالقلق إزاء الاستخدام العشوائي على نطاق العالم للأجهزة المتفجرة

ولا سيما على الفئات التي يحتمل أن تكون ضعيفة، مثل النساء والأطفال.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه يمثل أداة هامة للتصدي للاتجار غير المشروع والتكديس المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

يظلّ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمين التزاماً قوياً بتنفيذ الصك الدولي. ونعتقد أن الموجز الذي أعده الرئيس في الاجتماع المفتوح الثاني للخبراء الحكوميين يمثل أساساً متيناً لمواصلة النظر فيه. ويمكن تعزيز الصك الدولي للتعقب بمراعاة التطورات الجديدة في تكنولوجيا الوسم وحفظ السجلات وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونؤيد زيادة التعاون الدولي في هذا الميدان. ويدعم الاتحاد الأوروبي أيضاً إدراج الذخيرة باعتبارها جزءاً من نهج شامل للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعزيز أوجه التآزر مع المعاهدة.

ويسعى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى تحقيق أهداف اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وقد أحرز تقدم كبير، ولكننا نعي التحديات المتبقية من أجل استكمال مهمة إنهاء المعاناة والإصابات التي تسببها الألغام المضادة للأفراد. وقد تم الاتفاق في مؤتمر مابوتو الاستعراضي الناجح على تدابير سياسية محددة ووضع مجموعة من الأنشطة لكفالة المزيد من التقدم. وسوف يتعين على الدول الأطراف ترجمة الالتزامات المتعهد بها في خطة عمل مابوتو إلى نتائج ملموسة. ويشعر الاتحاد الأوروبي بعميق القلق إزاء الادعاءات المتعلقة باستخدام الألغام المضادة للأفراد من جانب الدول الأطراف، ويناشد جميع الدول والجهات الفاعلة من غير الدول الامتناع عن استخدامها. ونحن ملتزمون بتوفير الموارد لتمويل إجراءات مكافحة الألغام، بما

٣٣/٦٩ و ٥١/٦٩، على التوالي، بشأن تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء من أجل كبح التهريب وجمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

وقد أحاط وفد بلدي علماً أيضاً بالاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المعنون "التطورات الأخيرة في مجال صنع وتكنولوجيا وتصميم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والآثار المترتبة عليها في مجال تنفيذ الصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها"، الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/CONF.192/BMS/2014/1).

تؤكد الجزائر مجدداً، استناداً إلى خبرتها الوطنية، أن برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، جنباً إلى جنب مع الصك الدولي للتعقب، قد أصبح أكثر أهمية من ذي قبل. وما زلنا نؤكد أهمية تنفيذهما بصورة تامة متوازنة وفعالة. ونود أيضاً أن نشدد على أن التعاون والمساعدة الدوليين أمر أساسي في تنفيذ هذين الصكين. وفي هذا الصدد، تواصل الجزائر العمل مع بلدان منطقة الساحل بشأن تدابير التعاون الأمني، وكذلك من خلال برامج المساعدة التقنية، بما في ذلك تدريب أفراد الأمن والجمارك لتمكين تلك البلدان من تطوير قدراتها الإدارية والتقنية والعملياتية في الميدان.

وبالنظر إلى أهمية تنفيذ برنامج العمل، وبهدف جعله أكثر كفاءة وملموساً أكثر، يرى وفد بلدي أن من الأساسي بالنسبة للدول الأعضاء تقديم تقاريرها الوطنية بانتظام لتقييم التقدم المحرز والتحديات المتبقية. وما فتئت الجزائر، من جانبها، تقدم بانتظام تقاريرها الوطنية بشأن تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب.

المرتبلة والآثار المترتبة عليها، ولا سيما على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك على السكان المدنيين. ونقدر التبادل الموضوعي للآراء بشأن هذا الموضوع في إطار الاتفاقية.

السيد أيت عبد السلام (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية):

في إطار المناقشة المواضيعية بشأن الأسلحة التقليدية، يود وفد بلدي أن يعرب عن آرائه بشأن بعض المسائل في هذا المجال الهام للسلم والأمن الدوليين.

تؤيد الجزائر تماماً البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم مجموعة الدول العربية والبيانين اللذين سيدلى بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز وباسم مجموعة الدول الأفريقية.

وتؤكد الجزائر من جديد أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل عاملاً في تفاقم العنف المسلح وأنه لا يزال يسبب عواقب إنسانية واجتماعية واقتصادية مدمرة. ونظراً لخطورة تلك العواقب، نعتقد أن هذه المسألة ينبغي أن تولى الاعتبار الواجب على الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي وينبغي تناولها بطريقة شاملة ومتكاملة.

وتعتقد الجزائر أيضاً أن هذه الأنشطة غير المشروعة لا تزال تهدد السلام والاستقرار في العديد من البلدان والمناطق. تشكل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مصدر قلق كبير ومستمر للمجتمع الدولي لأنها تواصل تغذية الإرهاب والجريمة المنظمة. وفي هذا الصدد، تواصل الجزائر بذل جهود مكثفة لتفكيك نظم شبكات الاتجار بالأسلحة وتسهم إسهاماً كبيراً في مكافحة آفة الإرهاب المتنامية.

ويشير وفد بلدي باهتمام إلى تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/70/183، الذي يقدم لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطلعت بها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى كجزء من تنفيذ القرارين

لذلك، ما زالت تلك الأسلحة تؤجج النزاعات وتزعزع استقرار الدول والمجتمعات، ما يلحق الألم والمعاناة الهائلين على البشرية.

وتبدو في الأفق العديد من الاتجاهات المثيرة للقلق في مجال الأسلحة التقليدية.

أولاً، وبعد فترة توقّف قصيرة فيما بعد الحرب الباردة بدأت النفقات العسكرية تزداد مرة أخرى على نطاق عالمي.

ثانياً، تقترب النفقات العسكرية المتزايدة بزيادة تطور الأسلحة التقليدية والتكنولوجيا ذات الصلة. ويستمر الاتجار بهذه الأسلحة ووسائل إيصالها بكميات هائلة بين الجهات المتفقة في الرأي، أو يتم تصديرها لأولئك الذين يملكون الوسائل المالية لشرائها. وكثيراً ما يشجع بائعو الأسلحة كلا الجانبين في النزاع على شراء المزيد من هذه الأسلحة. ويبدو أن السلطة المعيارية لسياسات نقل الأسلحة على الصعيدين الوطني والإقليمي لبائعي الأسلحة تسمح لهم بجني الأرباح المغرية التي يحققها الاتجار بالأسلحة لخزائنها.

ثالثاً، إن البلدان النامية هي الوجهة المفضلة لمبيعات الأسلحة. ويستمر استكشاف أسواق جديدة لهذه الأسلحة دون اكتراث يذكر لأثرها المزعزع للأمن والاستقرار الإقليميين. وبذلك تكون النتيجة عبارة عن سلسلة من سباقات التسلح على الصعيد الإقليمي التي يجري معظمها في أنحاء مضطربة من العالم، بما في ذلك المآسي الهائلة التي تسببها الجهات الفاعلة من غير الدول للسكان المدنيين. وإذ نسعى إلى تيسير المحادثات لتخفيف حدة التوتر، يستغل كبار المسؤولين في الدول التي تباع تلك الأسلحة هذه المناسبات للضغط في سبيل بيع المعدات العسكرية المتطورة التي ينتجها صانعوها الوطنيون. ولا ينفك هؤلاء المسؤولون يسوقون أسلحتهم هذه حتى أثناء سعيهم إلى التوسط في جهود السلام.

ونود أن نشدد مجدداً على أهمية بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الذي يدعى عادة بروتوكول الأسلحة النارية.

وإذ تسلم الجزائر بأهمية الإطار القانوني الدولي المنظم للأسلحة التقليدية، فقد انضمت في أيار/مايو إلى اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر والبروتوكولات الثلاثة الملحق بها.

ولكون الجزائر متضررة من مشاكل الألغام الأرضية منذ الحقبة الاستعمارية، فهي تواصل تكريس جهود كبيرة لضمان القضاء التام عليها. وهذا هو السبب في أن اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد لا تزال بالنسبة لنا الإطار التنظيمي المناسب القادر على مكافحة آفة الألغام الأرضية. ونعتقد أن تنفيذ الاتفاقية وتحقيق عالميتها خطوتان لازمتان لإزالة خطر هذه الأسلحة الفتاكة إلى الأبد، أو على الأقل لتعطيلها.

السيدة جانجوا (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): لأكثر من قرن، بذل المجتمع الدولي جهوداً عديدة لتنظيم الأسلحة التقليدية. ومع ذلك، ونظراً للتفاعل المعقد بين المصالح الاستراتيجية والسياسية والتجارية والأمنية للدول والجهات الفاعلة الأخرى، لم تنجح المبادرات العالمية والإقليمية لمراقبة وتنظيم تلك الأسلحة حتى الآن إلا نجاحاً جزئياً. وهناك عوامل أخرى تعوق التقدم نحو لائحة مجدية من هذه الأسلحة. وهي تشمل اتباع نهج جزئي، أي محاولات لفصل دوافع إنتاج الأسلحة عن ضوابط التجارة بها ونقلها؛ وتركيز حصري على معالجة آثار الاتجار بالأسلحة دون معالجة ملائمة للأسباب التي تدفع هذه التجارة في المقام الأول؛ وعدم التنفيذ الدقيق للالتزامات والتعهدات الوطنية والإقليمية القائمة. ونتيجة

وسبب للأسف، الوفيات والإعاقات في صفوف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وتعرب باكستان عن تقديرها لإسهام برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، علاوة على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخائرها، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، في التصدي للتحديات الناشئة عن الاستخدام غير المأذون به لهذه الأسلحة أو إساءة استخدامها. وترحب باكستان بتحديد توافق الآراء كما يتضح من النتائج الناجحة التي توصل إليها المؤتمر الاستعراضي الثاني لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وقد أنشأت باكستان الأدوات التشريعية والتنظيمية والتنفيذية والمؤسسية اللازمة بهدف التصدي لطائفة من المسائل المتصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ووضعت أيضا المبادئ التوجيهية للسياسات المتعلقة بتصدير الأسلحة التقليدية. ونواصل حالات اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز نظام الإنفاذ، وهي تشمل جميع الواردات والتراخيص ذات الصلة.

وما يزال تطوير أنواع جديدة من الأسلحة، مثل نظم الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، يشكل مصدر قلق للمجتمع الدولي. فمنظومات الأسلحة هذه ليست أخلاقية بحكم طابعها ما دام البشر يفقرون إلى السلطة التي تخول لهم تفويض الآلات باتخاذ القرارات المتعلقة بالحياة والموت، خاصة وأنها تفتقر أساسا إلى التعاطف والحس السليم. وبالتالي، فإن استحداث نظم الأسلحة الفتاكة هذه ليس شرعيا ولا أخلاقيا ولا إنسانيا

رابعا، إن من المفارقات، أن الأسلحة التي تشعل فتيل النزاعات وتدعمها تُنقل من المناطق التي تنعم بالسلام والاستقرار. ومن ناحية أخرى، ينشأ الطلب على الأسلحة إما من انعدام الأمن أو الأطماع. فبعض الدول تسعى إلى بناء قواتها المسلحة الوطنية في البر والجو والبحر معا لتحقيق هدفها المعلن والمتمثل في ظهورها بوصفها قوة عالمية ناشئة. وغالبا ما يرتبط ذلك بنوايا معلنة من جانبها للهيمنة على أقاليمها. وبذلك تضطر الدول الأخرى المتضررة من هذا الاختلال في التوازن العسكري إلى حيازة الأسلحة لضمان الحد الأدنى من قدرتها على ردع العدوان والهيمنة.

لقد صوتت باكستان مؤيدة القرار ٣١/٦٨ الذي اعتمدت بموجبه الجمعية العامة معاهدة تجارة الأسلحة. ونرى أن معاهدة تجارة الأسلحة ليست معاهدة لترع السلاح أو لتحديد الأسلحة بقدر ما هي معاهدة معنية بالاتجار بالأسلحة على نحو يتم بالمسؤولية. وهي تتعلق بالحد من المعاناة البشرية وإنقاذ الأرواح البشرية. ومع ذلك، فلا سبيل لإنكار الموت والدمار اللذين يسببهما العرض الربحي والاستخدام الوحشي للأسلحة التقليدية في عدة أجزاء من أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا وأماكن أخرى في العالم، نظرا لبداهتهما. وستكون التسوية المبكرة للمسائل من قبيل انعدام التعاريف وعدم مساءلة المصدرين من بين العناصر الأساسية لضمان فعالية المعاهدة.

وما تزال باكستان تشعر بالقلق إزاء تزايد نقل الأسلحة التقليدية، وخصوصا في المناطق المضطربة، وهو أمر يتعارض مع ضرورات صون السلام والأمن والاستقرار. ويجب التخلي عن اتباع سياسة الكيل بمكيالين إزاء جنوب آسيا استنادا إلى اعتبارات استراتيجية وسياسية وتجارية ضيقة.

وقد سبب الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الدمار في جميع أنحاء العالم، وساعد على انتشار الجريمة والاتجار بالمخدرات والأنشطة الإرهابية، بل

وقدمت باكستان إسهامات هائلة في جهود إزالة الألغام، بوصفها أحد أكبر المساهمين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

السيد بك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): سأتناول بإيجاز عدة مسائل منفصلة في ملاحظاتي التالية.

فمنذ الدورة الأخيرة للجنة الأولى، دخلت معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ واجتمعت الدول الأطراف فيها في كانكون بالمكسيك، بغية تنفيذها. وحتى الآن، صدّق على المعاهدة ٧٣ بلداً في حين وقّع عليها ما يزيد على ٦٧ بلداً. وتلك بداية جيدة غير أننا نطمح إلى عالميتها. وعلى الرغم من أن العالمية ظلت في كثير من الأحيان وصفة للوصول إلى نتيجة القاسم المشترك الأدنى، إلا أنها في سياق معاهدة تجارة الأسلحة تعدّ وصفة لتعزيز المعاهدة. وستواصل الولايات المتحدة العمل في عملية معاهدة تجارة الأسلحة لترك الباب مفتوحاً أمام الدول التي ليست على استعداد بعد للانضمام إلى المعاهدة، وسندعو تلك البلدان التي لم توقع عليها بعد إلى أن تنظر في القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. وما دامت المعاهدة قد دخلت حيز النفاذ وشرعت في عمليتها الدولية، فإنه يتعين علينا ألا ننسى أنها ليست حلاً في حد ذاتها لمشاكل التفاعلات المسلحة المنتشرة في العالم، بل إنها أداة يمكن أن تستخدمها الدول بطريقة نشطة وفعالة للتصدي لتلك المشاكل.

وتأتي الولايات المتحدة ضمن الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وجميع بروتوكولاتها. ونرى أن هذه الاتفاقية تُعتبر أداة هامة تمكنت من الجمع بين دول ذات شواغل أمنية وطنية شتى. وفي عام ٢٠١٥ واصلت الأطراف المتعاقدة السامية مناقشات هامة فيما بينها بشأن الأجهزة المتفجرة المرتجلة ونظم الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل.

وليس خاضعاً المسألة، علاوة على كونه مزعزعا للسلام والأمن الدوليين، وسترتب عنه عواقب وخيمة. وعليه، يجب حظر زيادة تطويرها واستخدامها بصورة استباقية، وينبغي للدول التي تواصل تطوير تلك الأسلحة حالياً أن تفرض وفقاً اختيارياً فوراً على إنتاجها واستخدامها.

وباكستان طرف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وجميع بروتوكولاتها الخمسة، بما في ذلك البروتوكول الثاني المعدل. ويجب الحفاظ على التوازن الدقيق لتلك الصكوك بهدف الحد من المعاناة البشرية دون المساس بالمصالح الأمنية المشروعة للدول في ذات الوقت. وإن في الإمكان الحد من المعاناة البشرية الناجمة عن الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية في حال التزام غالبية الدول بمختلف مستوياتها بالتنفيذ الناجح للبروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة. وبالمثل، توفر الاتفاقية منبراً مثالياً لتناول موضوع الذخائر العنقودية، ما دامت توائم بين الشواغل الإنسانية الحقة مع الضرورات الأمنية للدول. وتوفر الاتفاقية المحفل الأنسب للتصدي لمسائل الأجهزة المتفجرة المرتجلة بطريقة شاملة ومتوازنة.

وأخيراً، فإن في إمكانية تطوير التكنولوجيات الجديدة أن توفر الحماية للمدنيين من الآثار العشوائية للألغام. وبوسع التكنولوجيات هذه أن تكون ذات فائدة عظيمة في منع ضرر وآثار الألغام العشوائية المميتة. ومن شأن تبادل المعارف مع الدول الأخرى، ولا سيما تلك الدول الحائزة لهذه التكنولوجيات أن يمضي بنا شوطاً طويلاً نحو تقليل الآثار الإنسانية للألغام والأفخاخ المتفجرة وغيرها من الأجهزة الأخرى.

وما زالت باكستان تمثل امتثالاً كاملاً لأحكام البروتوكول الثاني المعدل. وقد أدرجت المتطلبات الواردة في المرفق التقني للبروتوكول الثاني المعدل على جميع المستويات.

عديدة. فإدارتها لا تنقل سوى من حكومة إلى حكومة، عبر منظومة المبيعات العسكرية الأجنبية. وبالإضافة إلى ذلك، تعاونت الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٣ مع بلدان من جميع أنحاء العالم لتدمير أكثر من ٣٤ ٠٠٠ قذيفة فائضة لتلك المنظومات، فضفاضة الأمان، وممتلكة بصورة غير شرعية أو معرضة للخطر، والآلاف من القاذفات الإضافية في أكثر من ٢٠ بلداً.

وختاماً، أود أن أشير إلى أن الولايات المتحدة ظلت الداعم المالي الأكبر الوحيد في العالم للعمليات الإنسانية المتعلقة بالألغام، وتبقى ملتزمة بالقضاء على الأسلحة والذخائر التقليدية الفضفاضة الأمان أو المعرضة للخطر. فمنذ عام ١٩٩٣، قدمنا أكثر من ٢،٥ مليار دولار لأكثر من ٩٠ بلداً، لتدمير الأسلحة التقليدية، بما يشمل نزع الألغام والذخائر غير المنفجرة، والتخلص من فائض الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر، وتحسين الأمن لتخزين تلك الأسلحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة فرنسا، التي ستعرض مشروع القرار A/C.1/70/L.16.

السيدة غويتون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): تؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف الآن بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

لقد كان عام ٢٠١٥ نقطة تحوّل فيما يتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة. وينبغي لنجاح المؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدة أن يمكننا من الحفاظ على الزخم القوي جداً، الذي أظهرته المعاهدة منذ بدء نفاذها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. فقد مكّنا المؤتمر من إرساء إطار متين للنظام الداخلي الشامل الذي يحمي قانون التوافق في الآراء، والأنظمة المالية القوية وأمانة سرّ كفيّة، مدعومة بلجنة إدارة تمثيلية جغرافياً. وقد شاركت فرنسا مشاركة كاملة في المناقشات، بما في ذلك بصفتها ميسراً بشأن مسائل أمانة السر. ومنذ بدايات

ونتطلع إلى اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية المزمع عقده في تشرين الثاني/نوفمبر، وإلى وضع برنامج عمل فعال لعام ٢٠١٦ بهدف دعم الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الخامس لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة.

وتواصل الولايات المتحدة حث الدول الأعضاء الأخرى على التنفيذ الكامل لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، علاوة على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومثلما لاحظت الوفود في الاجتماع المفتوح العضوية للخبراء الحكوميين الذي عقد في حزيران/يونيه، فما يزال يتعين علينا بذل المزيد من الجهد. ونتطلع إلى مواصلة ذلك العمل في الاجتماع السادس للدول الذي يعقد كل سنتين والمتوقع عقده في عام ٢٠١٦.

وقد ازداد التهديد العالمي الذي تشكله منظومات الدفاع الجوي المحمولة زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة. ونظراً لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وأفريقيا، تمكن الإرهابيين من الوصول بصورة غير مسبقة إلى القذائف المضادة للطائرات المحمولة على الكتف، والتي تشكل تهديداً خطيراً لركاب الرحلات الجوية العالمية وصناعة الطيران التجارية والطائرات العسكرية في جميع أنحاء العالم. ويساورنا القلق على وجه الخصوص، إزاء توفر هذه المنظومات المتطورة في مناطق النزاع في سوريا والعراق. واعترافاً منها بذلك الخطر، تتعاون الولايات المتحدة مع الشركاء في جميع أنحاء العالم لتأمين تلك القذائف ومنع تهريبها بواسطة المتطرفين، فضلاً عن حماية الأهداف التي يسعى الإرهابيون إلى مهاجمتها.

وفرضت الولايات المتحدة أيضاً ضوابط تصدير صارمة على نقل جميع منظومات الدفاع الجوي المحمولة منذ سنوات

٢٠١٤. وهذا موضوع يشغلنا جميعاً، ويقتضي تفكيراً عميقاً من جانب المجتمع الدولي، مدعوماً بالخبراء والمجتمع المدني. ومثل هذه المنظومات تُثير مسائل تقنية وأخلاقية وقانونية حقيقية جداً. وقد أظهرت المناقشات التي أُجريت في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ أن اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة استطاعت التصدي لمثل تلك التحديات المستقبلية، وينبغي أن تستمر في عام ٢٠١٦، على أن يبقى في الذهن الجدول الزمني للمؤتمر الاستعراضي المزمع عقده في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي السياق نفسه، وبمزيد من التحديد، البروتوكول الثاني المعدل الملحق بالاتفاقية، ستواصل فرنسا، إلى جانب مولدوفا، في عام ٢٠١٦، تنسيق مناقشات فريق الخبراء غير الرسمي بشأن الأجهزة المتفجرة الارتجالية. وهذه الأجهزة لا تشكل تهديداً للمدنيين والقوى الأمنية فحسب، ولكن للاستقرار العام للمجتمعات المتضررة أيضاً. ولدى فريق الخبراء المعني بالبروتوكول الثاني المعدل الملحق بالاتفاقية مساهمة حقيقية يقدمها بشأن هذه المسألة. ونحن ندعم أيضاً دعماً كاملاً جهود أفغانستان، لإدراج الموضوع على جدول أعمال اللجنة الأولى، لأول مرة في هذا العام.

أخيراً، في ما يتعلق باتفاقية أوصلو بشأن الذخائر العنقودية، نفذت فرنسا وألبانيا ولايتيهما، بصفتهما منسّقين للفريق العامل المعني بتدمير المخزونات. وإننا نرحب أيضاً بنجاح المؤتمر الاستعراضي الأول للاتفاقية، الذي عُقد مؤخراً، واعتماده خطة عمل دوبروفنيك. والمزاعم الأخيرة بشأن استخدام الذخائر العنقودية، وبخاصة في سوريا، تُظهر مدى حيوية مواصلة العمل نحو عوامة هذا الصك. وفرنسا ماضية في جهودها لتلك الغاية، وفي دعم التنفيذ الفعال المتواصل لاتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

وفي موضوع سوريا، أدّى القصف العشوائي ببراميل المتفجرات إلى سقوط العديد من الضحايا وإلى تدفقات

المعاهدة، دأبت فرنسا على العمل لضمان أن تصبح معاهدة تجارة الأسلحة معياراً عالمياً حقيقياً، ونحن نرحب بالالتزام الكامل للمجتمع المدني طوال العملية.

وبالأسس الثابتة التي أُرسيت في كانكون، تدخل معاهدة تجارة الأسلحة مرحلة جديدة. وعلينا الآن أن نعمل على تنفيذها وإرساء شراكة مسؤولة بين المستوردين والمصدرين في كل منطقة من مناطق العالم. وفي ما يتعلق بالشراكة مع البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية بصورة خاصة، ستواصل فرنسا الجهود التي بدأت في عام ٢٠١٤، لتحديد احتياجات المساعدة المتعلقة بتنفيذ المعاهدة.

إنّ الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة توقع حتى الآن أكبر أعداد من الضحايا في أرجاء العالم. ولها تأثير شديد من حيث زعزعة الاستقرار، وتشكل عبئاً على تنمية الدول شديدة الهشاشة. لذا، فإنّ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه، صكّ أساسي. وفرنسا تعمل بصفقتها الوطنية على مشاريع لضمان أمن مخازن الأسلحة وتدمير الذخائر الفائضة في مالي، كوت ديفوار، جمهورية أفريقيا الوسطى، غينيا وجنوب السودان. ونرى أنه يوازي ذلك في الأهمية صك التعقب الدولي، وهو مبادرة فرنسية - سويسرية مشتركة، نحتفل هذا العام بذكرها السنوية العاشرة.

وأخيراً، وفي هذه السنة، تقدم ألمانيا وفرنسا مجدداً بصورة مشتركة، مشروع القرار الذي يُقدّم مرة كل سنتين، والمعنون "المشاكل الناشئة عن تراكم أكداش الذخائر الفائضة" (A/C.1/70.L.16)، والذي يُعتمد تقليدياً بدون تصويت. ونحن نحث جميع الوفود على المشاركة في تقديمه وعلى تأييد اعتماده.

وفي عام ٢٠١٥، وضمن إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، واصلنا مناقشاتنا المتعلقة بمنظومات الأسلحة الآلية الفتّاكة، التي بدأها فرنسا عام

مجدداً حقّ الدول السيادي في حيازة الأسلحة من أجل الدفاع المشروع عن النفس والإنفاذ المسؤول للقانون، فإننا نعتقد أيضاً أنه يتعيّن على الدول أن تتقيد بمسؤولياتها والتزاماتها القانونية الأوسع على صعيد نقل الأسلحة. ويسرّ سنغافورة أن تذكر العمل المتواصل لاجتماع الدول الخامس الذي يُعقد مرة كل سنتين في عام ٢٠١٤، والاجتماع مفتوح باب العضوية الثاني للخبراء الحكوميين في إطار خطة العمل لعام ٢٠١٥، ولا سيما إشارتهما إلى قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن، لأهما يسلطان الضوء على أهمية ضمان مشاركة المرأة في تنفيذ برنامج العمل.

وترحب سنغافورة أيضاً ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة، وعقد المؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدة في كانكون، المكسيك. وفي آب/أغسطس، دعمت سنغافورة دعماً كاملاً تلك المعاهدة منذ بدايتها. ونعتقد أنّ التنسيق الدولي والإقليمي المعزّز، مقروناً بالجهود الوطنية، سينجح في المساهمة في خفض تدفقات الأسلحة التقليدية الخارجة عن السيطرة والمزعزعة للاستقرار إلى مستخدمين نهائين غير مقصودين. وقد وقّعت سنغافورة معاهدة تجارة الأسلحة في كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٤، وهي الآن تستعرض وتُقيّم بنشاط الأطر الوطنية والتشريعية القائمين، الضرورين للتنفيذ الكامل للالتزامات المعاهدة قبل أن نفكر في التصديق عليها.

وتدرك سنغافورة أيضاً التأثير الإنساني السلبي للاستخدام العشوائي للألغام المضادة للأفراد، الذخائر العنقودية والأسلحة التقليدية الخاضعة لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. ونحن سنواصل دعم جميع المبادرات ضد الاستخدام العشوائي لتلك الأسلحة، ولا سيما حين تستهدف الأبرياء والمدنيين العزل.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد من جديد الالتزام القوي لبلدي بمواصلة العمل في إطار متعدد الأطراف من أجل

كبيرة من اللاجئين. وفرنسا تُدين هذه الاعتداءات العشوائية اليومية من قِبَل النظام السوري، التي لها تداعيات مأساوية على السكان المدنيين.

السيد فوخي لون (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية):
أود في البداية أن أنضمّ إلى الوفود الأخرى في تهنئتك، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وإننا نتمنى لكم ولأعضاء المكتب كل النجاح في قيادة أعمال اللجنة، ونؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين.

إنّ سنغافورة تؤيد البيان الذي سيدي به لاحقاً ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إنّ تجارة الأسلحة غير المشروعة تبقى خارج السيطرة بشكل خطير. والأمين العام يؤكد هذه الرسالة في تقريره الأخير بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (S/2015/289). فقد وقع أكثر من ٢٥٠ حادثاً من النزاع المسلح في العقد الماضي، ممّا أدّى إلى مقتل أكثر من ٥٠.٠٠٠ شخص كل سنة، ومستويات قياسية من التشرد، وفقدان سُبل العيش وإضاعة فرص القضاء على الفقر. وتوافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها على نطاق واسع، وبخاصة كما ظهر في إساءة استعمال الأسلحة والذخيرة وتسريبها وتداولها غير المشروع، كان عنصر تمكين رئيسياً لتلك النزاعات. ويجب على المجتمع الدولي ألاّ يتوانى في جهوده لمعالجة المسألة.

وتؤكد سنغافورة التزامها ببرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه، وبالصك الدولي الذي يُمكن الدول من التعرف إلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعوّل عليها، وهما منصّتان هامّتان للتعاون الدولي الهادف إلى معالجة إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها وتداولها غير المشروع. وبينما تؤكد سنغافورة

يشكله انتشار الأسلحة التقليدية هو تهديد خطير، وينطوي على إمكانية أن يكون له تأثير واسع النطاق. وتنشط إسرائيل منفردة وبالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين في العمل على مواجهة هذا الخطر من خلال تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والمعايير والقواعد الدولية، والأدوات والآليات الوطنية. والتهديد الذي تشكله منظومات الدفاع الجوي المحمولة،

والصواريخ القصيرة المدى، وقذائف الهاون، وقذائف أرض - جو، يستحق اهتماما خاصا. وقد بانت بوضوح الآثار المدمرة لمنظومات الأسلحة هذه في السنوات الأخيرة، ليس في الشرق الأوسط فحسب. وهذه المنظومات، لا سيما منظومات الدفاع الجوي المحمولة، يمكنها التسبب بمآس، لأن بوسعها أن تؤدي في الدرجة الأولى إلى عواقب وخيمة على السكان المدنيين - وإن لم يكن حصرا عليهم - وينبغي بالتالي ألا تكون إلا في أيدي الدول السيادية المسؤولة بموجب ترتيبات مناسبة لإدارة المخزونات. وينبغي منع نقلها إلى جهات من غير الدول، وبذل كل جهد لتحقيق ذلك.

إن برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، إلى جانب الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، هو عنصر هام لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتحويل مسارها. وترحب إسرائيل بالاجتماع الناجح الذي عقد في نيويورك خلال حزيران/يونيه بشأن الصك الدولي للتعقب، وتتطلع إلى الاجتماع السادس الذي تعقده الدول مرة كل سنتين، والذي سيعقد في العام المقبل.

ونحن رحبنا بدخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر. وإسرائيل، بوصفها من الدول الموقعة عليها، تؤيد الأهداف والمقاصد الهامة لهذه المعاهدة، وتؤوِّد

تنفيذ تدابير ملزمة قانونا لتنظيم الاتجار بالأسلحة التقليدية، ومنع تحويل مسار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى مسار التجارة غير المشروعة.

السيدة سيبايك (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): سوف أتلو نصا مختصرا من بياني، أما نص البيان بكامله، فسيكون متاحا على موقع كويكفيرست.

خلال السنة الماضية، استمر الوضع الاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط في التدهور، وأصبح التنبؤ حيال الاستقرار فيها أكثر صعوبة وهشاشة من أي وقت مضى. فالأنظمة القمعية والتنظيمات الإرهابية وغيرها من الجهات الفاعلة غير الحكومية واصلت نشر الخراب والتسبب بالبؤس لسكان المنطقة في حياتهم اليومية، مما أدى إلى المعاناة والإصابات والتشريد على نطاق واسع. ولقد ضعفت الأنظمة من خلال فشل الحكم وفقدت كل السيطرة أو جزءا منها على أراضيها، وتنازلت أو تخلت عنها للجماعات الإرهابية. وفي أجزاء من المنطقة، فشلت دول في منع أنشطة التنظيمات الإرهابية وأحيانا أيدها في أعقاب الأيديولوجيات المتطرفة. وعندما يشمل الدعم الذي توفره الدول نقل كميات كبيرة من الأسلحة المتطورة، إلى جانب وسائل الدعم الأخرى التي قد تشمل التمويل والتدريب، فإن ذلك يصبح تهديدا بحجم مختلف تماما.

إن الأسلحة يجري حيازتها ونشرها في المنطقة عن طريق العديد من السبل والوسائل غير المشروعة، مثل التهريب وتحويل المسار والنهب، بل ويمكن إنتاجها محليا من قبل الجماعات الإرهابية. وهي تصبح مصدرا للقلق الشديد، إذ أنها تستخدم على نطاق واسع وبصورة متعمدة ضد السكان المدنيين. كما ينبغي لنا أن نكون يقظين إزاء نقل الدراية والتكنولوجيا والخبرة، واستمرار عمليات نقل الأسلحة من إيران إلى تنظيمات إرهابية، في انتهاك للعديد من قرارات مجلس الأمن والمعايير الدولية. وترى إسرائيل أن التهديد الذي

الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومشروع ستيمنس للتقييم الأساسي لمعاهدة تجارة الأسلحة. ونتطلع إلى المؤتمر المقبل للدول الأطراف في المعاهدة، برئاسة نيجيريا.

إن اتفاقية الذخائر العنقودية هي إحدى قصص النجاح في نزع السلاح التقليدي، ونحن نتطلع إلى تولي رئاسة الاتفاقية في العام المقبل. ويؤكد إعلان دوبروفنيك السياسي الرأي القائل إن الذخائر العنقودية ينبغي أن تصبح شيئاً من الماضي، وخطة عمل دوبروفنيك تحدد خارطة طريق تطلعية للسنوات الخمس المقبلة، مع نقاط مرجعية هامة لتنفيذها. ولقد تمكنا في دوبروفنيك من التوصل إلى حل توفيق بشأن النموذج المالي لتمويل وحدة دعم التنفيذ، التي سوف تساهم هولندا فيها بمبلغ ٢٥٠.٠٠٠ يورو خلال السنوات الخمس المقبلة.

ولا تزال التحديات الرئيسية أمام اتفاقية الذخائر العنقودية تتمثل في تعزيز المعايير المتعلقة بعدم استخدام الذخائر العنقودية وتوطيد عالميتها. ويمكن للمجتمع المدني أن يؤدي دوراً هاماً في تحديد الحلول المحتملة لهذه المسائل. ونحن نرحب بمشروع القرار لهذه السنة بشأن الذخائر العنقودية، الذي قد يساعد في عملية إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية. ونرى أن الامتثال للاتفاقية أمر أساسي، وفي هذا الصدد، نشعر بالقلق العميق إزاء التقارير الأخيرة عن استخدام الذخائر العنقودية في سوريا، واليمن، وأوكرانيا، وجنوب السودان. وإننا ندعو جميع حكوماتها إلى التصدي لهذه الادعاءات بانفتاح وشفافية، واتخاذ كل التدابير اللازمة لحماية مواطنيها من الذخائر العنقودية. كما ندعو جميع الدول التي تشارك حالياً في عمليات عسكرية في العراق وسوريا إلى الامتناع عن استخدام مثل هذه الذخائر.

ومشكلة الألغام المضادة للأفراد تراجعت بشكل كبير خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. ومع ذلك، لا يزال هناك عمل للقيام به. ونحن نبقى ملتزمين بتعهدنا السياسي المشترك حيال إزالة جميع الألغام المضادة للأفراد قبل عام

بالتطورات الدولية الرائعة التي تلت إبرامها. وثمة كثير من مبادئها ومعاييرها واردة بالفعل في الآلية القوية لرقابة إسرائيل على الصادرات. ونثني على سويسرا لاستضافة أمانة معاهدة تجارة الأسلحة في جنيف.

وتعتبر إسرائيل أن اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة هي أداة هامة وممتدى ملائم لمناقشة العديد من التحديات في هذا المجال، إذ أنها تسعى إلى تحقيق التوازن اللازم بين الضرورات العسكرية والاعتبارات الإنسانية في تطبيق القانون الإنساني الدولي. وترحب إسرائيل بالعمل المضطلع به هذه السنة في الاجتماع الذي عقده فريق الخبراء غير الرسمي خلال نيسان/أبريل، في إطار الاتفاقية، بشأن مسألة منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل في المستقبل، فضلاً عن العمل المتواصل الذي يتعلق بالأجهزة المتفجرة المرتجلة، وتتطلع إلى مواصلة العمل بشأن كلتا هاتين المسألتين. فالجانب التقني والجانب القانوني معاً لمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل بحاجة إلى مزيد من الاستكشاف. وفي الفترة المفضية إلى المؤتمر الاستعراضي للاتفاقية في العام المقبل، سيكون من المهم الدخول في مناقشات هادفة وموضوعية، وإسرائيل ملتزمة بذلك.

السيد فان دير كواست (هولندا) (تكلم بالإنكليزية):

إن معاهدة تجارة الأسلحة ترسي المعيار لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية. فالشفافية وتقديم التقارير من جانب الدول سيكونان في نهاية المطاف العنصر الحاسم في نجاح المعاهدة. وهولندا مستعدة للقيام بدورها في هذا المجال ومالياً على السواء. ومن خلال الاتحاد الأوروبي، وكذلك على الصعيد الوطني، نساهم في تقديم المساعدة والتوعية المتعلقة بالمعاهدة عن طريق مرفق صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة، ومشروع مراقبة معاهدة تجارة الأسلحة التابع لتحالف تحديد الأسلحة، وبرنامج الرعاية

المفتوح العضوية في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه يوفر أساساً جيداً لمزيد من المناقشات للتحضير للاجتماع السادس للدول الذي يعقد في عام ٢٠١٦، وهو من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين. ونود أن نرى إشارات واضحة للتآزر مع معاهدة تجارة الأسلحة، ومعايير للأمن المادي وإدارة المخزونات اتساقاً مع قرارات مجلس الأمن وعمليات حظر الأسلحة والذخائر ذات الصلة، والمساعدة في عمليات نقل التكنولوجيا. وعلينا أن نواصل تطوير برنامج عمل الأمم المتحدة مع تنفيذ التدابير التي اتفقنا عليها بالفعل بغية التعامل مع التهديد المستمر الذي تشكله تلك الأسلحة على نحو أفضل.

ونحن نرحب بالمناقشات الدولية بشأن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وينبغي التركيز خلالها على تدابير ملموسة وعملية تهدف للحد من الخسائر البشرية والأضرار. سيتوقف الكثير على الظروف المحددة التي تستخدم فيها الأسلحة. والمهم هو ضمان احترام القانون الإنساني الدولي.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا لعرض مشروع القرار A/C.1/70/L.39.

السيد وينسلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نظراً لضيق الوقت، سأقصر ملاحظاتي على عدد قليل من المسائل في إطار هذه المجموعة وأدلي بنسخة مختصرة من بياني الذي تم نشره على الموقع الشبكي للجنة الأولى Quickfirst.

في آب/أغسطس، عقد المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في كانكون، المكسيك، ليكون علامة فارقة في التقدم المحرز صوب تنفيذ المعاهدة. وتحدد تلك المعاهدة قواعد ومعايير عالية تلتزم بها الدول الأطراف عند النظر في عمليات نقل الأسلحة، وبالتالي تهدف أيضاً إلى منع

٢٠٢٥، على النحو الذي تم الاتفاق عليه في مابوتو العام الماضي، ومن ثم القضاء بفعالية على التهديد الذي تشكله هذه الأسلحة المروعة مرة واحدة وإلى الأبد. وستعين علينا أن نعمل معاً من أجل مساعدة البلدان التي لديها حقول ألغام على الارتقاء إلى مستوى ذلك الالتزام. وهولندا، بوصفها مانحاً رئيسياً للمساعدات المتعلقة بالألغام، على استعداد للقيام بدورها. فنحن نمول برامج في أفغانستان، وكمبوديا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والعراق، ولاوس، ولبنان، وليبيا، وموزامبيق، والأراضي الفلسطينية، والصومال، وجنوب السودان.

وبعد سنتين من المناقشات بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، تم الرد على بعض الأسئلة، ولكن بعضها الآخر ما زال من دون جواب. وتشكل المناقشة جهوداً متضافرة من جانب الدول والمجتمع المدني على السواء. والواضح بالنسبة إلينا أن القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي بصفة خاصة، هو الإطار الذي ينبغي أن نتطلع إليه بشأن قانونية منظومات الأسلحة.

ولكي نحرز تقدماً، يمكننا أن نركز بشكل أكبر على تعميق فهمنا لما يعنيه مفهوم "السيطرة البشرية الهادفة". وفي الاجتماع القادم للدول الأطراف سنؤيد إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين يمكنه الخروج بتوصيات بشأن اتخاذ مزيد من الخطوات فيما يتعلق بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية الدفع.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد العجمي (الكويت).

إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ما زالت تتطلب أكبر قدر ممكن من الاهتمام من جانبنا. فلا تزال هي المسؤولة عن معظم الخسائر البشرية الناجمة عن الأسلحة في العالم، كما أنها ما فتئت تشكل أسلحة دمار شامل فعلية. والموجز الذي قدمه رئيس الاجتماع الثاني لفريق الخبراء الحكوميين

البلدان التي لم تنضم إلى الاتفاقية، وخاصة مستخدمي الذخائر العنقودية ومنتجاتها الرئيسيين، بالانضمام إليها.

وقد جرت خلال السنوات القليلة الماضية مناقشات غير رسمية بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية الدفع في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وهذه المناقشات غير الرسمية وفرت لنا فهماً أفضل لتلك المنظومات، ولكن لا يزال هناك الكثير من علامات الاستفهام. والسؤال الأساسي لجنوب أفريقيا، والذي ينبغي أن يشغلنا جميعاً، يتعلق بما إذا كانت هذه التكنولوجيات الجديدة متوافقة مع قواعد القانون الإنساني الدولي، بما فيها تلك المتعلقة بالتمييز والتناسبية والضرورات العسكرية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أيضاً مسألة الأثر المحتمل على حقوق الإنسان. ومفهوم "السيطرة البشرية الهادفة" هو مما يؤيده وفدي. وفي رأينا، ينبغي أن تكون هناك دائماً سيطرة بشرية هادفة فيما يتعلق بمسائل الحياة والموت.

وبالنسبة لمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، شاركت جنوب أفريقيا في الاجتماع الثاني المفتوح العضوية للخبراء الحكوميين في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المعقود في نيويورك في حزيران/يونيه. وسيظل وفدي ملتزماً بالتنفيذ الكامل لبرنامج العمل لكونه بوصفه صكاً توافقياً عالمياً قابلاً للتطبيق لمكافحة الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة. والاجتماع الثاني المفتوح العضوية كان في الطابع بدرجة كبيرة، حيث انصب التركيز خلاله على التكنولوجيات الجديدة لوسم الأسلحة الجديدة التي تنتجها الدول، ومن بينها الأسلحة الصغيرة غير التقليدية التي بحوزة البلدان النامية. وجنوب أفريقيا سرها ذلك التركيز على مسألة التعاون والمساعدة الدوليين، بما في ذلك نقل التكنولوجيا وفق أحدث التطورات، والحاجة المعلنة للتفاعل المستمر بين الدول، ولا سيما تهية الفرصة للبلدان النامية لزيادة فرص التعامل مع التحديات التي تمثلها لها التقنيات الحديثة.

الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية الذي من شأنه أن يزيد من حدة النزاع والجريمة، وخاصة في أفريقيا. والتطبيق الكامل والفعال للمعاهدة سيسهم بشكل ملموس في تعزيز السلم والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، فضلاً عن الحد من المعاناة الإنسانية من خلال معالجة آفة العنف المسلح، التي غالباً ما تستهدف النساء والأطفال الأبرياء. والركيزة الأساسية للمعاهدة يفترض أن تقوم على التزام الدول الأطراف المستقبلية بوضع تشريعات وطنية فعالة لمراقبة عمليات نقل الأسلحة التقليدية إن لم يكن لديها أصلاً، وذلك جنباً إلى جنب مع النظم المخصصة المطلوبة لمراقبة الأسلحة التقليدية. وفي هذا الصدد، فإن تصديق جنوب أفريقيا على تلك المعاهدة يؤكد التزامها المستمر والثابت بأداء دورها الدولي كمُصنِّع وحائز ومنتج مسؤول للأسلحة التقليدية.

وقد اتخذ في المؤتمر عدد من القرارات الهامة المتعلقة بتفعيل معاهدة تجارة الأسلحة. وجنوب أفريقيا تدعو كل الدول التي لم تصدق على المعاهدة أو تنضم إليها بعد، وخصوصاً منتجي الأسلحة التقليدية ومصدريها الرئيسيين، إلى أن تفعل ذلك من أجل زيادة تعزيز عالميتها. ونحن نسلم بوجود إمكانيات للتآزر بين المعاهدة وغيرها من آليات الأمم المتحدة للإبلاغ بشأن الأسلحة التقليدية. ولذلك، نحث الدول التي ربما لم تقدم تقارير منتظمة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية في الآونة الأخيرة على القيام بذلك. ويمكن للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة أيضاً أن تستفيد من العناصر الرئيسية في تقاريرها السنوية المقدمة في إطار المعاهدة بغية استكمال تقاريرها السنوية وتقديمها للسجل.

وجنوب أفريقيا يسرها أن تعلن أنها أصبحت في وقت سابق من العام الحالي الدولة الطرف الثانية والتسعين في اتفاقية الذخائر العنقودية. فمما يبعث على الأسى أن المعاناة في القارة الأفريقية غالباً ما تسببها الأسلحة المنتجة في أماكن أخرى في العالم. ولذلك، علينا أن نضاعف جهودنا لإقناع تلك

السلام والعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني. وتظل أستراليا ملتزمة التزاماً راسخاً بكبح هذا التهديد من خلال تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١١٧ (٢٠١٣)، الذي ساعدت أستراليا في كفالة اتخاذه، بصفتها رئيسة مجلس الأمن في عام ٢٠١٣. وقد عززت أستراليا تنظيم استخدام الأسلحة النارية الخاصة في عام ١٩٩٦ على الصعيد الوطني. وكانت النتائج واضحة على نحو ملموس في الحد من حالات القتل والانتحار في مجتمعنا. وتتطلع أستراليا إلى أن يتم الدفع قدماً بتوصيات التقرير الموجز الذي أعده الرئيس عن الاجتماع الثاني المفتوح باب العضوية للخبراء الحكوميين، في إطار برنامج العمل، خلال الاجتماع السادس من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل عامين، والمقرر عقده في العام المقبل.

وتظل أستراليا ملتزمة بجميع بروتوكولات اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. ونؤيد بقوة الحاجة إلى استمرار الجهود الدولية الرامية إلى الحد من المعاناة التي تسببها الأسلحة اللإنسانية. ولذلك، نشجع على تبادل وبيان أفضل ممارسات استخدام جميع الأسلحة القانونية بحيث تنخفض الخسائر في صفوف المدنيين إلى أدنى حد ممكن. كما يجب تقييد جميع الدول بالتزاماتها باحترام القانون الدولي الإنساني.

وتهنئ أستراليا - بوصفها مؤيداً أساسياً لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام - موزامبيق على إنجازها التاريخي المتمثل في الإزالة النهائية الكاملة للمتبقي من الألغام الأرضية المضادة للأفراد في ذلك البلد. ونرى حاجة ملحة إلى تجديد الالتزام الدولي باتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ومن الجدير بالذكر أنه من المهم للغاية أن تدفع الدول الأطراف مستحقها المالية. ومن دواعي سرور أستراليا أن تكون مساهمة رئيسية في برنامج للرعاية الطوعية

وخلال دورة اللجنة للعام الحالي، تشرف جنوب أفريقيا بعرض مشروع القرار السنوي المعنون "الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه" (A/C.1/70/L.39)، وذلك بالنيابة عن كولومبيا واليابان، المشاركين الرئيسيين في وضعه وتقديمه. ويحدونا الأمل في أن تعتمد اللجنة الأولى مرة أخرى بتوافق الآراء.

السيد كوين (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): خلال العام الماضي، شهدنا تقدماً يدعو للتفاؤل في مراقبة الأسلحة التقليدية. ونشير بالأخص إلى دخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ، وتجمع حوالي ١٢٠ دولة إلى جانب المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني ودوائر الصناعة في المؤتمر الأول الناجح للدول الأطراف في المعاهدة في كانكون في آب/أغسطس. وفي تعاون وثيق مع غانا في كانكون، شاركت أستراليا في تيسير اعتماد القواعد المالية لأمانة معاهدة تجارة الأسلحة، مما يسهم في إرساء إطار قوي وفعال لتنفيذ المعاهدة. وأستراليا ما فتئت تعزز عالمية معاهدة تجارة الأسلحة، ونرحب بدولة توفالو، إحدى جزر المحيط الهادئ، كأحدث دولة طرف. وتواصل أستراليا العمل بشكل وثيق في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وخارجها للتشجيع والمساعدة على انضمام واسع النطاق إلى المعاهدة وتنفيذها بشكل قوي. وفي آب/أغسطس، أعلننا التزاماً آخر بمبلغ ٤٠٠.٠٠٠ دولار أسترالي مساهمة في ذلك الجهد.

كما ساهمنا بمبلغ ٢,٢ مليون دولار في مرفق صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة، مما وفر تمويلاً للتقرير المفيد الذي صدر مؤخراً عن الأسلحة والذخائر في أوقيانوسيا. وستستضيف البعثة الأسترالية حدثاً جانبياً بشأن هذه المبادرة غداً.

لا تزال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تشكل تهديداً خطيراً للمدنيين، وبخاصة النساء والأطفال، فضلاً عن حفظة

أغسطس في كانكون، المكسيك. إن معاهدة تجارة الأسلحة قصة نجاح في وضع معايير متفق عليها دوليا لتنظيم التجارة العالمية التي لا تزال غير منظمة في مجال الأسلحة التقليدية. ويجب أن تستمر قصة النجاح هذه من خلال عملية إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة وتنفيذها. والجمهورية التشيكية مستعدة للقيام بدورها والإسهام بنشاط، سواء من خلال عمل لجنة الإدارة أو من خلال التوعية النشطة والمساعدة في جميع أنحاء العالم.

وتكرر الجمهورية التشيكية دعمها القوي لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. ولا يزال الانضمام العالمي إلى الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها إحدى أولوياتنا العليا. وفي هذا الصدد، أجرت الجمهورية التشيكية - بما في ذلك عندما كانت رئيسا للمؤتمر الثامن للدول الأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الخامس المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ - مشاورات ثنائية أو حوارا مكثفا أو مبادرات دبلوماسية من خلال بعثتنا في الخارج. وترحب الجمهورية التشيكية بالزخم الجديد في المناقشات بشأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل. ونعتقد أن المجتمع الدولي يجب أن ينشئ مجموعة مضمونة من القواعد الدولية بشأن كيفية عمل منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل من أجل الامتثال للقانون الدولي الإنساني والأنظمة القانونية الأخرى ذات الصلة بينما تستمر التكنولوجيا في التطور.

وترحب الجمهورية التشيكية بالتقدم الكبير المحرز منذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي الأخير لاتفاقية أوتاوا. وإذا تأخذ خطة عمل مابوتو للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ بعين الاعتبار أنه لا يزال هناك عمل ينبغي القيام به، فإنها تضع خريطة طريق طموحة من أجل تنفيذ الأهداف في جميع مجالات اتفاقية أوتاوا خلال السنوات الخمس المقبلة. وما زالت إزالة الألغام المضادة للأفراد

لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام والذي يساعد الدول المتضررة من الألغام على إرسال ممثلين إلى اجتماعات الاتفاقية.

تواصل أستراليا القيام بدور بناء في الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على الذخائر العنقودية. وقد سعدنا بالمشاركة في المؤتمر الاستعراضي الأول للاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، الذي عقد في دوبروفنيك في أيلول/سبتمبر، وباعتماد خطة عمل دوبروفنيك. ولا تزال أستراليا تقدم إسهاما خاصا في أعمال تنفيذ الاتفاقية من خلال دورنا كمنسق لمساعدة الضحايا للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وستواصل أستراليا القيام بدور هام جدا في تقاسم عبء إزالة الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة وغيرها من التفجرات من مخلفات الحرب في المناطق الملوثة في جميع أنحاء العالم. وتشكل المنطقة التي ننتمي إليها في المحيط الهادئ أولوية مستمرة خاصة بالنسبة لأستراليا في ذلك الصدد.

وختاما، أود أن أؤكد على أن أستراليا تأخذ على محمل الجد تماما التهديد الذي يشكله انتشار وسوء استخدام الأسلحة التقليدية. إننا جميعا نتأثر سلبا بالعنف الذي يعوق التنمية ويهدد استقرارنا وأمننا ورفاهنا. ويتطلب التصدي لتلك التحديات التزاما مشتركا ورؤية مشتركة للحد من آفة العنف المسلح.

هذه نسخة مختصرة من بياني، والصيغة المطولة منه متاحة على الموقع الشبكي.

السيد بالك (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية):

تؤيد الجمهورية التشيكية البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما. ولذا، فإنني سأقتصر على بضع نقاط أود أن أضيفها بصفتي الوطنية.

ترحب الجمهورية التشيكية بنتائج ونجاح المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في آب/

التشبيكية في تقديم قرار مجلس الأمن القرار ٢٢٢٠ (٢٠١٥)، الذي جاء بمبادرة من ليتوانيا في أيار/مايو. وتتشاطر الرأي القائل بأن التكنولوجيات الناشئة توفر فرصاً جديدة لتحسين وسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وتعقبها وحفظ سجلاتها ومراقبتها وينبغي مواصلة أخذها في الاعتبار في سياق تنفيذ الصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها.

السيد فوكاشينوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أود، في البداية، أن أتقدم بالتهاني إلى السفير فان أوستيرون على انتخابه رئيساً للجنة الأولى في دورتها السبعين، وإلى أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. وأؤكد لهم الدعم والتعاون الكاملين من جانب وفد البوسنة والهرسك.

تؤيد البوسنة والهرسك تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود الآن أن أدلي بعدة ملاحظات إضافية بصفتي الوطنية.

تتفاقم النزاعات اليوم بفعل مجموعة معقدة من العوامل، بما في ذلك ضعف مؤسسات الدولة، والنزاعات العرقية، والجريمة العابرة للحدود، وخطر الإرهاب والمتطرفين، فضلاً عن الأزمات الإنسانية وأزمات الصحة العامة الخطيرة. ويؤجج الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة النزاعات ويقوّض مبادرات السلام ويبقى لفترة طويلة بعد انتهاء النزاع، مما يؤثر سلباً على استعادة السلام العام وحفظه في البلدان الخارجة من نزاعات. ويضرّ النقل غير المشروع وسوء استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها بالأمن والاستقرار المحلي والإقليمي، مسبباً معاناة إنسانية، ولا سيما بالنسبة لأشد الفئات السكانية ضعفاً، المشردين والعائدين والنساء والأطفال. واستناداً إلى تجربتنا، فإننا نؤيد بقوة التنفيذ الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون

في جميع المناطق الملوثة تمثل تحدياً كبيراً على الرغم من الإنجازات الضخمة التي تحققت في السنوات الـ ١٥ الماضية. فلا يزال هناك أكثر من ١٠ ملايين لغم في جميع أنحاء العالم، مما يشكل تهديداً مستمراً للسكان المدنيين. والجمهورية التشيكية هي أحد أكثر المانحين مشاركة وتفاعلاً في مجال أنشطة إزالة الألغام، ولا سيما في غرب البلقان والشرق الأوسط. وأود أضيف أنه منذ عام ١٩٩٩، قدمت الجمهورية التشيكية أكثر من ١,٤ مليون دولار لدعم مشاريع دولية في أنحاء كثيرة من العالم.

وقد أكد المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الذخائر العنقودية، الذي عقد في دوبروفنيك في أيلول/سبتمبر، مرة أخرى وأبرز الأهداف النبيلة للاتفاقية، وهي: حظر استخدام وإنتاج وتخزين ونقل الذخائر العنقودية وتطهير الأراضي الملوثة وتدمير المخزونات ومساعدة الضحايا. ونرحب باعتماد الوثيقتين الإرشاديتين الجديدتين - خطة عمل دوبروفنيك وإعلان دوبروفنيك. كما نرحب بجميع القرارات التي تم اتخاذها من أجل المضي قدماً في تعزيز الدعم المؤسسي للاتفاقية وتحقيق عالميتها - وهو هدف رئيسي لا يسعني إغفاله.

في كل عام، تتسبب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها في وفاة وإصابة مئات الآلاف من الناس، بمن فيهم النساء والأطفال. ويؤثر الاتجار غير المشروع بها وتراكمها المفرط سلباً على الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين. وتظل الجمهورية التشيكية ملتزمة بالعمل مع جميع الدول الأعضاء في التصدي لتلك التحديات في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وتواصل الجمهورية التشيكية، في الوقت نفسه، دعم التدابير الرامية إلى كفاءة وسم الأسلحة بصورة كافية وحفظ السجلات وتعزيز التعاون في تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. وقد شاركت الجمهورية

الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهي تستند إلى الالتزامات الدولية للبوسنة والهرسك والممارسات الفضلى.

وأثناء فترة التنفيذ، أحرزت المؤسسات ذات الصلة في البوسنة والهرسك نتائج واضحة في النهوض بمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتحققت نتائج في المجالات التالية: تحسين الإطار القانوني، وإنشاء السجلات الإلكترونية، وتعزيز آليات الرقابة على كل من التجارة الداخلية والخارجية بالأسلحة، وتدمير فائض الأسلحة والذخيرة، وجمع وتدمير الأسلحة التي يحوزها المدنيون، وتنظيم حملات التوعية، فضلاً عن تلبية متطلبات الإبلاغ المنتظم إلى المنظمات الدولية، وهي الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. تسهم هذه التقارير إلى حد كبير في تحقيق الشفافية في العمليات ذات الصلة. أخيراً، وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير، لا تزال هناك حاجة للمساعدة المالية والتقنية والتعليمية فيما يتعلق بتدريب الموظفين وتعليمهم، وتجهيز وتوفير مواقع ومساحات التخزين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلاً عن مواقع لتدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ ببيان بتهنئة الرئاسة المكسيكية على نجاح المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة المعقود في كانكون بالمكسيك في آب/أغسطس. ومن علامات إحراز تقدم كبير أنه جرى الاتفاق هناك على الأطر الأساسية لتنفيذ المعاهدة، بما في ذلك إنشاء لجنة الإدارة، وهي مسألة هامة لكفاءة عمل الأمانة. وأود أن أشيد بالإرشاد الكفؤ للسفير لوموناكو وقيادته القوية بصفته الرئيس.

ويظل الترتيب الإداري لأمانة المعاهدة وآلية الإبلاغ شأنيين محوريين يتعين تناولهما في السنة المقبلة. وينبغي أن يحوي هذا الترتيب أمانة صغيرة وفعالة، ومن الضروري أن نتفق على هذا الترتيب في الدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف،

الدولي لحقوق الإنسان اللذين يحميان حقوق الفئات الضعيفة المذكورة آنفاً في النزاعات المسلحة، أيّاً كان طابعها الدولي أو الإقليمي، وفي الحالات التي لا توجد فيها نزاعات مسلحة.

لقد أتاحت عولمة تجارة الأسلحة إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتجميعها في جميع أنحاء العالم مع قدر ضئيل من المراقبة. وإننا نشدد على أهمية التجارة الجيدة التنظيم والشفافية بجميع الأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأفضل طريقة لمعالجة هذه المسألة هي من خلال التنفيذ الكامل لأحكام معاهدة تجارة الأسلحة. وقد أكد قرار مجلس الأمن ٢١١٧ (٢٠١٣) المعاهدة باعتبارها إسهاماً كبيراً في السلام والأمن والاستقرار الدولي والإقليمي، والحد من المعاناة البشرية وتعزيز التعاون. وقد أودعت البوسنة والهرسك صك التصديق في ٢٥ أيلول/سبتمبر، مساهمة بذلك في العدد المطلوب من ٥٠ تصديقاً الذي سمح للمعاهدة بالدخول إلى حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. ونشدد على أهمية المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في المكسيك في آب/أغسطس، وندعو جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في المعاهدة إلى أن تفعل ذلك.

إن البوسنة والهرسك، بوصفها مجتمعاً خارجاً من النزاع، تواجه عدداً من التحديات فيما يتعلق بمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسعيًا إلى تحسين مستوى الأمن الداخلي، اتخذت مؤسسات البوسنة والهرسك تدابير وإجراءات لتحسين مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبها، استناداً إلى مبادئ الكفاءة والشفافية والموضوعية والمهنية. لقد وضع مجلس التنسيق لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في البوسنة والهرسك استراتيجية لمراقبة هذه الأسلحة في البوسنة والهرسك. أعدت هذه الوثيقة من خلال عملية تشاور شاملة مع جميع أصحاب المصلحة في مراقبة الأسلحة

وتنهى اليابان الرئيس الكرواتي على نجاح المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الذخائر العنقودية المعقود في دوبروفنيك في أيلول/سبتمبر. وسيكون من المهم تنفيذ خطة عمل دوبروفنيك باطراد على مدى السنوات الخمس المقبلة. وتعلق اليابان أهمية خاصة على إكساب المعاهدة طابعاً عالمياً وعلى التعاون والمساعدة الدوليين.

وأخيراً، تسلّم اليابان بالاهتمام المتزايد للمجتمع الدولي فيما يتعلق بمسألة منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل وتشيد بقيادة السفير بيوتينو، سفير ألمانيا، في اجتماع الخبراء غير الرسمي الثاني، الذي عمق فهمنا بشأن تلك المسألة من خلال إجراء تبادل تفاعلي للآراء. وتؤيد اليابان المزيد من المناقشات في المؤتمر الاستعراضي الخامس للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، الذي سيعقد في عام ٢٠١٦، بهدف مواصلة تعميق فهمنا للمواضيع الرئيسية، بما في ذلك تعريف منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل.

السيد لاغئر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تظل الأسلحة التقليدية الأدوات الرئيسية للعنف في النزاعات المسلحة، ويجب أن تحوز على اهتمامنا الكامل نظراً لما لها من أهمية خاصة فيما يتعلق بترع السلاح والأمن الدولي.

وعلى الرغم من أن الكثير من التحديات لا تزال قائمة، فقد لاحظنا عدداً من التطورات الإيجابية خلال الاثني عشر شهراً الماضية.

وترحب سويسرا بالبدء الفوري لنفاذ معاهدة تجارة الأسلحة. وتكتسي المعاهدة أهمية بالغة نظراً لأنها تنشئ للمرة الأولى معايير عالمية لتنظيم تجارة الأسلحة الدولية بغية الحد من المعاناة البشرية. وقد مكن المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، المعقود في آب/أغسطس، الدول الأطراف من اتخاذ عدد من القرارات الإجرائية والإدارية

المقرر عقدها في أوائل العام المقبل. وتعتقد اليابان أن آلية الإبلاغ تفضي إلى ضمان الشفافية. وعلاوة على ذلك، فإن عالمية المعاهدة تحدّ هام، ولا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وستعمل اليابان على تحقيق انضمام أوسع للمعاهدة، بالتعاون مع الدول الأخرى والمجتمع المدني. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز التعاون الدولي للدول المحتاجة بغية تيسير جهودها الرامية إلى بناء قدراتها على تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة.

وفيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تقدر اليابان المناقشات المفيدة التي جرت في الاجتماع الثاني المفتوح للخبراء الحكوميين في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في حزيران/يونيه، بشأن آثار التطورات الأخيرة في التصنيع والتكنولوجيا والتصميم من أجل فعالية الوسم وحفظ السجلات والتعقب. وأود أن أثنى على رئيس الاجتماع، فلاد لوبان، سفير مولدوفا، على قيادته الممتازة. وأود الإشارة إلى أن الوثيقة الختامية لاجتماع الدول الخامس الذي يعقد كل سنتين، المعقود في العام الماضي، يتيح التركيز على تعزيز إدارة المخزونات، والتعاون والمساعدة الدوليين، ودور المرأة. وهي تشمل أيضاً تدابير مختلفة كسبيل للمضي قدماً. واليابان ملتزمة بالعمل عن كثب مع الدول الأخرى والمجتمع المدني بشأن تلك المسائل الهامة. وفي هذا الصدد، أدعو جميع الدول الأعضاء إلى تقديم دعمها لمشروع القرار السنوي (A/C.1/70/L.39) بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي صاغته كولومبيا وجنوب أفريقيا واليابان، بحيث يعتمد مرة أخرى بتوافق الآراء.

وتعلق اليابان أهمية على برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام وقد تبرعت بحوالي ٦٢٢ مليون دولار إلى ٥٠ بلداً ومنطقة منذ عام ١٩٩٨. وستواصل اليابان دعمها مع التركيز على إزالة الذخائر غير المنفجرة والتوعية في مجال الحد من المخاطر، ولا سيما دور المرأة.

التكنولوجيات (أي منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل) يشير مسائل أخلاقية وقانونية وتنفيذية وسياسية. ونرحب بالتوافق الواسع في الآراء بين الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، فضلا عن أوساط المراقبين، فيما يتعلق بأن القانون الدولي الإنساني ينطبق على جميع منظومات الأسلحة، بما في ذلك منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، وأنه يجب احترامه في جميع الظروف. وينبغي أن ينصبّ اهتمام المجتمع الدولي الآن على احتمال تطوير منظومات الأسلحة القادرة على تحديد الأهداف ومهاجمتها دون مشاركة بشرية ملائمة في ذلك.

ويأتي الحوار الذي بدأ في سياق اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، واجتماعات الخبراء الأخرى بشأن تنفيذ الاستعراضات القانونية للأسلحة الجديدة ووسائل وأساليب القتال وفقا للمادة ٣٦ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والقانون الدولي العرفي، في وقت مناسب للتصدي لمسألة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، وكفالة الامتثال للقانون الدولي. وبدون المساس بالمواضيع الأخرى، يبدو أن من الضروري إجراء مناقشات متعمقة بشأن استعراضات التنفيذ الفعال لمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وأخيرا، نرى أن اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة - بوصفها معاهدة هامة تنظم وسائل وأساليب القتال - هي المحفل المناسب لمواصلة التصدي لمسألة منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل هذه. ونؤيد ولاية أقوى في إطار الاتفاقية، من شأنها أن تؤدي إلى نتائج ملموسة وتكفل التصدي بطريقة ملائمة للتحديات التي تفرضها نظم الأسلحة الفتاكة هذه.

وعلى مدى العقد الماضي، شهدت مواقع تخزين الذخائر انفجارا كل أسبوعين في المتوسط، ما أسفر عن مقتل وإصابة الأشخاص الذين يعملون أو يقيمون بالقرب من تلك المواقع. وبالإضافة إلى ذلك، تم على نحو متكرر تحويل الذخائر

الرئيسية لتنفيذ المعاهدة على نحو سليم. وأصبحت الدول الأطراف الآن في وضع يمكنها من التركيز على جوهر المعاهدة. فالمطلوب أولا وقبل كل شيء تنفيذ أحكامها بطريقة فعالة. ويتضمن ذلك، على وجه الخصوص، وضع نهج مشترك للعمل بإخلاص لتنفيذ أحكام المعاهدة وإنشاء الهياكل الوطنية المناسبة. وفي حين لا يزال ضروريا العمل لوضع الصيغة النهائية لنماذج الإبلاغ المؤقتة، فإنها مع ذلك تكفل قدرة الدول الأطراف على البدء في الإبلاغ عن تنفيذها للمعاهدة. ويمثل إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة هدفا آخر بالنسبة للدول الأطراف للتأكد من جعل معايير المعاهدة بمثابة أساس معترف به دوليا لتقييم صادرات الأسلحة. ولذلك السبب يدعو وفد بلدي جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى المعاهدة.

لقد كانت الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الذخائر العنقودية، الذي عقد الشهر الماضي، وعلى وجه الخصوص خطة عمل دوبروفنيك التي اعتمدت في تلك المناسبة، تطورا إيجابيا آخر. وتوفر خطة عمل دوبروفنيك خريطة طريق أساسية للسنوات الخمس المقبلة، بما في ذلك المبادئ التوجيهية والنتائج القابلة للقياس، فضلا عن أهداف طموحة وواقعية في الوقت نفسه في جميع مجالات الاتفاقية ذات الصلة. ومثلما يبين استخدام الذخائر العنقودية في عدد من النزاعات مؤخرا، فلا تزال هناك تحديات كثيرة قائمة. وستواصل سويسرا الانخراط في دعم اتفاقية الذخائر العنقودية على وجه الخصوص، فضلا عن الأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام بوجه عام، لأننا نرى أن ذلك واجبا علينا إزاء المتضررين من تلك الأسلحة. وعلى الرغم من تناقص الميزانيات، تقيب سويسرا بجميع الدول الأعضاء أن تواصل الالتزام بالحد من الآثار الإنسانية الناجمة عن منظومات الأسلحة تلك.

وفي حين أن الذكاء الاصطناعي والتشغيل الآلي يمثلان تحديات وفرصا على حد سواء، فإن مجرد احتمال تسليح هذه

للعواقب الوخيمة الناجمة عن نقل الأسلحة التقليدية بطريقة غير مشروعة بين البلدان. وبالتالي، ينبغي أن تنفذ جميع الدول الأطراف قواعد منظمة لمعاملات الأسلحة الدولية، بما في ذلك اعتماد النظم اللازمة لمنع استخدام الأسلحة في ارتكاب جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية.

وبما أن السنغال قد ارتقت بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها إلى مستوى الأولويات الوطنية، فإنها ترحب بشدة ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة. ولا ريب أن تنفيذ هذه القاعدة على النحو الذي تم تعريفه للنقل الدولي للأسلحة التقليدية - بدعم من غالبية الدول المصدرة والمستوردة لها - سيكفل تحديد الأسلحة على نحو يؤدي إلى منع ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية.

واليوم، فإن السنغال في مرحلة تحضيرية كاملة لأجل تنفيذ المعاهدة التي ستدمج قريبا في تشريعاتها الوطنية. ولا يزال انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إلى جانب عمليات نقلها بطريقة غير مشروعة وإساءة استخدامها وتكديسها تهدد السلام والأمن الدوليين وتترتب عنها آثار مدمرة على السكان في فترات النزاع وما بعد النزاع، التي يكون المدنيون، لا سيما النساء والأطفال ضحاياها الرئيسيين. وبالتالي، يجب علينا أن نركز أيضا على تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وبالمثل، فإن نجاح الصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، لعام ٢٠٠٥، لا يتوقف على أحكام تلك الصكوك فحسب، بل على قدرة الحكومات واستعدادها لمتابعة الالتزامات المعلنة.

وفي ما يتعلق بمكافحة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، لا تزال السنغال مقتنعة بأن تنفيذ اتفاقية أوتاوا يجب أن يظل

الموجودة في مخزونات الحكومات إلى الجماعات الإجرامية والمتمردين الإرهابيين وغيرهم من الجهات المسلحة من غير الدول، ليزداد استخدامها في الأنشطة الإجرامية علاوة على تأجيج النزاعات. وعليه، فإن ضمان الإدارة السليمة لمخزونات الذخائر الحكومية يكتسي أهمية حاسمة في التصدي لهذا التحدي الأمني. وفي ذلك السياق، ستستضيف سويسرا اجتماعا استشاريا بشأن الإدارة السليمة والأمانة للذخيرة التقليدية يومي ١٦ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، في جنيف. وسيتيح الاجتماع للدول الأعضاء، فضلا عن المنظمات الدولية والإقليمية، الفرصة لتقييم التحديات الراهنة إلى جانب التدابير والمبادرات بهدف التوصل إلى فهم مشترك لمتطلبات العمل المستدام، فضلا عن التطبيق العالمي للمعايير والإجراءات اللازمة لإدارة دورة حياة الذخائر. وأخيرا، سيتمكن الاجتماع المشاركون من مناقشة الطريق الممكن للمضي قدما في هذا المجال. ونرحب بسعي الدول المهتمة إلى الحصول على مزيد من المعلومات ذات الصلة من أعضاء وفد بلدي.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): تؤيد السنغال البيان الذي سيدي به ممثل نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، ويسرّها أن تشارك في هذه المناقشة المواضيعية بشأن الأسلحة التقليدية، والتي أشدد على أنها تأتي في وقت مثير للاهتمام بالنظر إلى التقدم الكبير الذي تحقق في مجال نزع السلاح التقليدي وتحديد الأسلحة. وننوه ضمن أوجه التقدم هذه بالمؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في كانكون، بالمكسيك، في آب/أغسطس. ونكرر دعوتنا إلى تحقيق عالمية المعاهدة، ونناشد الدول التي لم تفعل ذلك بعد الانضمام إلى الدول الـ ٧٧ الأطراف فيها علاوة على الـ ٥٥ دولة أخرى الموقعة عليها.

إن معاهدة تجارة الأسلحة هي أول صك دولي يهدف إلى تنظيم تجارة الأسلحة الدولية على وجه التحديد بغية وضع حد

وإلى جميع بروتوكولاتها الخمسة. ويعمل العراق على تنفيذ التزاماته وتقديم التقارير الوطنية المحدثة دورياً بشأن الشفافية وفقاً لأحكام هذه الصكوك، وآخرها تقديم تقريرين عن الشفافية بموجب البروتوكولين الثاني والخامس لاتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة.

ولا تزال ظاهرة الانتشار العشوائي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها وتكديسها تشكل أحد المواضيع المقلقة لأمن الدول والمجتمعات، وهي محل اهتمام المجتمع الدولي لما لها من آثار على إزهاق العديد من أرواح الأبرياء، وزعزعة الاستقرار، وانعدام الأمن على الرغم من مرور أكثر من ١٣ عاماً على اعتماد برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وفي هذا الصدد، يؤكد العراق على الأهمية البالغة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، ومن ضمنها العراق، مما يعزز قدرة الدول الأعضاء على مكافحة التهديدات المختلفة التي تواجهها.

وتعتبر مشكلة انتشار الألغام المضادة للأفراد ومخلفات الحروب من المتفجرات وكذلك الذخائر العنقودية من القضايا المهمة لما لها من آثار مدمرة على الواقع البيئي والتنمية الاقتصادية. ولا يخفى عليكم وعلى جميع الدول المشاركة أن العراق يتصدر لائحة دول العالم التي تعاني من وجود الألغام في أراضيها، حيث يوجد قرابة ٢٥ مليون لغم مزرعة في مناطق مختلفة من الأراضي العراقية، وهي تؤثر بشكل كبير على المواطنين وتقيّد حصولهم على الخدمات الأساسية، وتسبب بقتلهم وتشويههم وإعاقة عودة الأهالي المهجرين إلى مناطق سكنهم.

بالإضافة إلى ذلك، أصبح كاهل العراق مثقلاً بهذه المشكلة المعقدة بسبب المجموعات الإرهابية، لا سيما تنظيم داعش

أولوية إذا أردنا تخلص العالم من هذه الأسلحة التي تجلب الموت بصورة عشوائية. كما يبدو من المعقول، في سياق تقديم المساعدات التقنية والمالية إلى البلدان المتضررة، مساعدتها على الاضطلاع ببرامجها لإزالة الألغام، وإيلاء اهتمام خاص لإعادة تأهيل الضحايا اجتماعياً واقتصادياً. وفي الوقت نفسه، تكثف الحكومة السنغالية جهودها لمساعدة المناطق المتضررة في الجنوب على التعافي، مع دعم من التعاون الدولي، بما في ذلك مركز السنغال الوطني للأعمال المتعلقة بإزالة الألغام، وهو أكثر الأمثلة واقعية على هذه الجهود.

ختاماً، نرى أن عدم حيالة الذخائر العنقودية أو تدميرها هو أفضل سبيل لتلبية المعايير المحددة في الاتفاقية المتعلقة بها، التي يعتبر دخولها حيز النفاذ خطوة هامة نحو حماية المدنيين وتعزيز القانون الإنساني الدولي. ونحن نرحب بنجاح المؤتمر الاستعراضي للاتفاقية المعنية بالذخائر العنقودية، الذي انعقد في دوبروفنيك خلال أيلول/سبتمبر، ونشدد على الأهمية الحيوية للتنفيذ الكامل والفعال لجميع أحكام هذه الاتفاقية والامتثال الكامل لها، فضلاً عن خطة عمل دوبروفنيك.

السيدة الندوي (العراق): يؤيد وفد بلادي البيان الذي

ألقاه ممثل جمهورية مصر العربية باسم المجموعة العربية، والبيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا باسم الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

إن العراق يدرك أن التحديات التي يفرضها التطور الحاصل في الأسلحة التقليدية لا تختلف في آثارها الكارثية عن أسلحة الدمار الشامل، مما يلقي على عاتقنا جميعاً ضرورة تحمّل المسؤولية عن بذل المزيد من الجهود الدولية والعمل على تضاعفها لتعزيز عالمية الصكوك الدولية ذات الصلة، وبما يساهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين. ومن هنا، انضم العراق إلى معظم هذه الصكوك وآخرها اتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر،

الإنسانية الدولية لإزالة الألغام. ومنذ عام ١٩٩٨، قدمت الصين مساعدات إنسانية بلغت قيمتها زهاء ٩٠ مليون يوان إلى أكثر من ٤٠ بلدا في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، على شكل أمور منها التبرع بمعدات لإزالة الألغام، وتوفير التدريب التقني، ومساعدة الضحايا. وقد جرى تدريب أكثر من ٥٠٠ اختصاصي في إزالة الألغام. وفي هذا العام، قدّمت الصين دورات تدريبية في مجال إزالة الألغام لميانمار، وسوف تقدّم قريبا المساعدة إلى ضحايا الألغام والذخائر العنقودية في كمبوديا. وتقدّم الصين حاليا دورات تدريبية على إزالة الألغام في إثيوبيا، وزمبابوي، والسودان، وزامبيا. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، أعلن السيد شي جينينغ، رئيس جمهورية الصين الشعبية، في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لحفظ السلام أنه في السنوات الخمس المقبلة، ستقوم الصين بتدريب ٢٠٠٠ من حفظة السلام من مختلف البلدان، وستقدّم ١٠ يرامج لإزالة الألغام تشمل التدريب وتوفير المعدات.

وفي السنوات الأخيرة، وفي ظل الاتجاه المقلق لإزاء سباقات التسلح العالية التقنية، أخذت تتزايد الشواغل الإنسانية التي يسببها الاستخدام العشوائي لمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وتؤيد الصين استمرار المناقشات المتعمقة بشأن هذه المسألة ضمن الإطار المناسب لتحديد الأسلحة، من أجل تعزيز التفاهم والتوافق في الآراء، والتصدي للتحديات القانونية والأمنية الناجمة عن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل.

إنّ الأجهزة المتفجرة الارتجالية أصبحت بشكل متزايد وسيلة رئيسية للمنظمات الإرهابية والمتطرفة والمنظمات الإجرامية الأخرى، لنشر الدعر وإثارة الفوضى. وهذا التوجّه المثير للقلق يستدعي الاهتمام الدولي المتزايد. وبهدف حماية السلام والأمن المحليين والإقليميين، دأبت الصين على ممارسة رقابة صارمة على المتفجرات المدنية والعسكرية، والمواد الكيميائية الخطيرة الأخرى، التي قد تُستخدم لإنتاج الأجهزة

الارهابي الذي ينتهج استراتيجية زراعة الألغام والعبوات الناسفة في الأراضي الشاسعة من البلاد التي تقع تحت سيطرته، بغية إعاقة تقدم القوات العراقية في تلك المناطق لتحريرها. وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة مساعداته للعراق بغرض التغلب على هذه المشكلة، والقضاء عليها مرة واحدة وإلى الأبد.

السيد سون لاي (الصين) (تكلم بالصينية): تعلقّ الحكومة الصينية أهمية كبيرة على المسائل المتصلة بالأسلحة التقليدية، وتكرّس نفسها للتصدي للشواغل الإنسانية التي يسببها الاستخدام العشوائي للأسلحة التقليدية. وترى الصين أن الشواغل الإنسانية والاحتياجات الأمنية والعسكرية المشروعة لكل دولة ينبغي تليتها بطريقة متوازنة. وما فتئت الصين تعمل دائما على تنفيذ الآليات القانونية الدولية ذات الصلة بالميدان وعلى تعزيزها.

إن اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، بوصفها الإطار القانوني الرئيسي لمعالجة المسائل الإنسانية في ميدان تحديد الأسلحة التقليدية، تضطلع بدور لا غنى عنه في تلبية الشواغل الإنسانية التي يسببها الاستخدام العشوائي للأسلحة التقليدية المعنية. وبما أن الصين عضو كامل العضوية في الاتفاقية وبرتوكولاتها الخمسة، فهي تكرر قدرا كبيرا من الموارد البشرية والمالية بهدف الامتثال الصارم للالتزامات بموجب الاتفاقية وبرتوكولاتها. ونحن نشرك بنشاط في عمليات التبادل والتعاون على الصعيد الدولي، ونقدّم التقارير الوطنية عن التنفيذ في الوقت المناسب، وننشط في الانخراط بأعمال فريق الخبراء بموجب البروتوكولات. ومن خلال هذه الجهود، نقدّم المساهمات الضرورية من أجل تعزيز فعالية الاتفاقية وعالميتها.

وبينما تعمل الصين جاهدة لتعزيز التنفيذ على الصعيد المحلي، فهي تنشط في تكريس نفسها من أجل تقديم المساعدة

الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وصون السلم والأمن الإقليميين والدوليين، الذي بدوره يخدم مصالح المجتمع الدولي بأسره.

والصين تدعم الجهود الدولية لتنظيم تجارة الأسلحة الدولية ومكافحة الاتجار غير المشروع بها. وقد شاركت الصين بنشاط وعلى نحو بنّاء في مفاوضات معاهدة تجارة الأسلحة، وبذلت جهوداً وقدمت مساهمات نحو إبرامها. ودعماً لمقاصد المعاهدة ومبادئها، شاركت الصين في المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة بصفة مراقب. ولتعزيز عالمية المعاهدة، تعتقد الصين أن شواغل بلدان عديدة ينبغي معالجتها في أية صيغة مستقبلية، بما يمكننا من تحسين المعاهدة، بحيث يمكن أن تؤدي دوراً أكثر فعالية في الجهود للقضاء على النقل غير المشروع للأسلحة، وإرساء نظام عادل في تجارة الأسلحة الدولية. وتبقى الصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي في جهود اجتثاث مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية.

وتعلق الصين أهمية على الشفافية في النفقات العسكرية، وهي ملتزمة بتعزيز الثقة المتبادلة بين البلدان في المجال العسكري. وفي السنوات الأخيرة، قدمت الصين تقارير سنوية إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وأدت دوراً نشيطاً في أعمال فريق الخبراء الحكوميين ذات الصلة، آملة تعزيز عالمية السجل وفعاليته. وستواصل الصين جهودها في هذا الصدد.

السيدة أوبراين (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي في وقت سابق. وأود أن أضيف هذه الملاحظات بصفتي الوطنية.

في الشهر الماضي، اعتمد المجتمع الدولي خطة طموحة ومبتكرة هي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وكان من بين الأهداف التي حددها قادتنا خفض بارز في معدل الوفيات من العنف، وفي الوفيات ذات الصلة

المتفجرة الارتجالية. والصين تدعم المناقشات الدولية ذات الصلة وتؤدي دوراً فعالاً فيها.

والإرهاب والتطرف أكثر انتشاراً حالياً من أي وقت آخر، بما يؤدي إلى اضطراب مروّع، وتشريد ملايين المدنيين ومفاقمة الحالة الإنسانية في بعض المناطق. والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وعمليات نقلها غير المسؤولة التي تنفذها بلدان معينة إلى أطراف غير حكومية زادت مفاقمة الحالة. وترى الصين أنه ينبغي اعتماد نهج شامل لمعالجة الأسباب الجذرية والأعراض معاً.

أولاً، إنّ المدخل إلى معالجة المشكلة يشمل تعاوناً دولياً معززاً مع الأمم المتحدة بصفتها القناة الرئيسية، والتنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل متعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصكّ الدولي لتمكين الدول من التعرف إلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعوّل عليها وصكوكاً دولية أخرى ذات صلة.

ثانياً، ينبغي لكل دولة أن تتولى المسؤولية الأولية عن القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يمثل لبداً عدم التدخل، ويحل النزاعات بالوسائل السياسية والدبلوماسية ويصون السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وفي غضون ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم للبلدان المتضررة الدعم للتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي، بغية القضاء على الأسباب الجذرية للإرهاب والجريمة المنظمة، وتهيئة الظروف لحلّ ناجح لمشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ثالثاً، ينبغي حظر نقل الأسلحة إلى أطراف من غير الدول. وينبغي اعتماد هذا الحظر وقبوله بصفته مبدأً عاماً، لأنه يمكن أن يشكل ضماناً أساسية لعدم انتشار الأسلحة

تمثّل ما يمكن أن تحقّقه الدول والمجتمع المدني بالعمل معاً في تحديد الأسلحة التقليدية. وأيرلندا ترحب بالانضمامات الجديدة إلى هذه الصكوك الإنسانية، التي تُواصل قوتها المعيارية اكتساب قبول واسع النطاق. وإننا نرحب بإعلان دوبروفنيك وخطة عمل مابوتو لفترة السنوات ٢٠١٤-٢٠١٩، وإعلان موزامبيق الأخير وضعها الخالي من الألغام.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

لقد كانت أيرلندا مساهماً رئيسياً في نزع الألغام في البلدان المتضررة بها لسنوات عديدة. وينتج صدورنا أن نرى تقدماً ملموساً في الوصول إلى هدف عالم خالٍ من تلك الأسلحة غير الإنسانية والعشوائية، ومن متفجرات أخرى من بقايا الحرب. بيد أنه يبقى الكثير ممّا يجب عمله، كما أظهرت المناقشات بشأن الأجهزة المتفجرة الارتجالية هذا الأسبوع. ويقتضي استخدام اليورانيوم المستنفذ جديراً بالمزيد من البحث، ونحن نتطلع إلى الاجتماع غير الرسمي بشأن الألغام غير المضادة للأفراد، الذي سيُعقد في جنيف في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. ونحثّ أيضاً جميع الدول على الانضمام إلى البروتوكول الخامس لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، بشأن بقايا الحرب المتفجرة. ومع الترحيب بالتقدم الأكيد في هذه المسائل، فقد رَوّعنا تقارير موثقة جداً حول استخدام الذخائر العنقودية في ليبيا، سوريا، أوكرانيا، اليمن وجنوب السودان مؤخراً. ونطلب أن تتوقف جميع الأطراف في هذه النزاعات عن استخدام تلك الأسلحة، التي يعتبرها الآن عدد متزايد من الدول غير إنسانية وعشوائية.

إن ولاية اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وبروتوكولاتها، هي في صُلب مناقشتنا حول كيفية ضبط وتنظيم استخدام الأسلحة التقليدية. ونود مجدداً أن نحثّ جميع الدول على

في كل مكان. وكان الهدف الآخر لأعمال اللجنة الأولى تحقيق خفض بارز في تدفقات الأسلحة غير المشروعة بحلول عام ٢٠٣٠. ولبلوغ هذه الأهداف، يتعيّن علينا أن نعمل معاً لتعزيز المعاهدات والصكوك القائمة للأسلحة التقليدية وجعلها عالمية. وعلينا أيضاً أن نركّز على جعلها ملائمة للغرض، لأنّ التكنولوجيا والأسلحة والحروب تتطور بأشكال لا يمكن أن يتخيّلها أولئك الذين أعدوا الصكوك أصلاً.

إنّ معاهدة تجارة الأسلحة تأسيسية في إدراكها الأثر الناجم عن انتشار الأسلحة غير المشروعة. ويجب أن نُظهر قيادة أيضاً في الاعتراف بوكالة المرأة، بصفتها قوة فعّالة للتغيير في نزع السلاح. وقد بقيت أيرلندا داعماً قوياً لمعاهدة تجارة الأسلحة، ونحن نرحب ترحيباً حاراً ببدء نفاذها المبكر، وبالأسس الثابتة التي تقوم عليها الآن. وندعو جميع الدول إلى النظر في الالتحاق بهذا الصك الجديد والمبتكر لكبح تدفقات الأسلحة غير المشروعة. وتعتبر أيرلندا الشفافية بمثابة وسيلة ضرورية للتنفيذ الفعال للمعاهدة، وتتطلع إلى اعتماد نماذج إبلاغ متّفق عليها ومتاحة للعامة.

إنّ معظم الإصابات في الأرواح من استخدام الأسلحة التقليدية ناجمة عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأيرلندا داعم قوي لقرار مجلس الأمن ٢١١٧ (٢٠١٣)، وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونحن ندعم الاقتراحات الرامية إلى دمج الثغرات ومعالجتها في تحديد تدفقات تلك الأسلحة، بما في ذلك عبر إجراءات تعقّب دولية. وإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأنّ الذخائر يجب أن تُشمل في أنظمة المراقبة أيضاً. ومعاهدة تجارة الأسلحة، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، كلها

على إحراز تقدم في هذه التحديات القديمة والجديدة في الأسلحة التقليدية، التي ما فتئت تضيق ضمير البشرية، بحسب عبارات أولئك الذين أعدوا اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وبرتوكولاتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لكرواتيا، لكي يقدم مشروع القرار A/C.1/70/L.49.

السيد دروبنيك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في هذه الدورة، فإنني أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدي، تهنئة صادقة على انتخابكم رئيساً. وأؤكد لكم ولجميع أعضاء المكتب الدعم القوي من الوفد الكرواتي.

إن كرواتيا تؤيد رسمياً البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف ما يلي بصفتي الوطنية.

إننا نرى أن الانتشار غير المحدود للأسلحة التقليدية يشكل تهديداً كبيراً للأمن والاستقرار، بل ولتنمية أيضاً في أجزاء عديدة من العالم. ولهذا السبب، تبقى مسألة نزع السلاح وتحديد الأسلحة في صدارة جدول أعمال كرواتيا.

والتزام كرواتيا بمعاهدات الأسلحة التقليدية يستند إلى كون تلك المعاهدات تصنع فرقاً ملموساً على الأرض، وتبين الأثر الذي يمكن أن يحدثه النهج المتعدد الأطراف فيما يتعلق بترع السلاح. وفي هذا الصدد، سنظل سباقين في جهودنا للتصدي للتحديات التي نواجهها من خلال تلك الأطر. ونحن مستعدون لتشاطر تجربتنا في هذا المجال.

ونحن ملتزمون بشكل خاص بإزاء منطقة جنوب شرق أوروبا. وبالتعاون الأمني الثنائي مع شركائنا، نقوم بدور نشط أيضاً في المشاركات الأمنية الإقليمية المتعددة الأطراف.

الانضمام إلى الاتفاقية وبرتوكولاتها. وإننا متشجعون بالتفكير الفعلي الذي حظيت به مسألة منظومات الأسلحة الآلية الفتاكة في الاتفاقية. ونحن ندعم ولاية معززة لها، بغية استكشاف هذا التحدي الخطير الناشئ أمام تحديد الأسلحة التقليدية، كما أقرت أحداث جانبية وإحاطات إعلامية عديدة حول المسألة، عُقدت خلال هذه الدورة. وأيرلندا تدعم تشكيل فريق عامل مفتوح باب العضوية معني بالمسألة، يمكنه أن يحضر للمؤتمر الاستعراضي الخامس للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية، المزمع عقده في عام ٢٠١٦.

وتبقى أيرلندا ثابتة أيضاً في رأيها أن استخدام طائرات الاستطلاع، أو طائرات بدون طيارين، يجب أن يكون وفقاً للقانون الدولي، بما يشمل قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني. وإننا نرحب بالمناقشة المستمرة لهذا الموضوع، بما يشمل مبادئ ومعايير القانون الدولي ذات الصلة عبر اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ومجالات حقوق الإنسان معاً. وتود أيرلندا أن تنوّه بأعمال معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، باعتبارها دعماً أساسياً للدول الأعضاء في تزويدنا ببحوث وتحليل نوعية في هذه المسائل الصعبة.

إن الأذى الناجم عن استخدام الأسلحة المتفجرة مع مساحة واسعة من التأثير في مناطق مأهولة، هو تحدٍّ ناشئ آخر أمام المجتمع الدولي. وتشعر أيرلندا بالقلق حيال المعدلات المتصاعدة للضحايا المدنيين، والإضرار بالبنى التحتية الأساسية نتيجة استخدام تلك الأسلحة في المناطق المأهولة. وقد سُررت أيرلندا بالمشاركة في الاجتماع الأخير في فيينا حول الموضوع، ونحن ندعم الدعوات إلى المزيد من الاعتبار الملح لجميع جوانب المسألة، بما يشمل التأثيرات المتولدة الممكنة.

ختاماً، أود الإشادة بالدور الأساسي الذي يؤديه المجتمع المدني. فقد أسهم بالكثير جداً في الآونة الأخيرة، بمساعدتنا

الادعاءات والتقارير الأخيرة أو الأدلة الموثقة بشأن استخدام الذخائر العنقودية في مناطق مختلفة من العالم. والهدف من مشروع القرار الإسهام في تحقيق عالمية الاتفاقية ورفع مستوى تنفيذ أحكامها على نطاق عالمي. وأغتنم هذه الفرصة لدعوة الدول الأعضاء الراغبة في الانضمام إلى قائمة مقدمي مشروع القرار إلى أن تفعل ذلك وأن تقدم دعمها لمشروع القرار الذي يضع الذخائر العنقودية بثبات على جدول أعمال نزع السلاح كبنء مستقل.

وأود أن أختتم هذا الجزء من بياني بشأن الذخائر العنقودية بالقول إننا نرحب بكون جميع دول أمريكا الوسطى قد انضمت إلى الاتفاقية. ونأمل أن تحذو كل البلدان في هذا الجزء من العالم نفس الحذو كيما تصبح منطقة جنوب شرق أوروبا ذات يوم منطقة خالية من الذخيرة العنقودية أيضاً.

أنتقل الآن إلى اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد - وهي مسألة أخرى ذات أهمية خاصة بالنسبة لكرواتيا - فعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في مجال إزالة الألغام الأرضية، يُخشى أن تكون الألغام المزروعة ما زالت تهدد الأرواح وتبث الخوف في المجتمعات المحلية. وفي مابوتو، اتفقنا على إزالة جميع الألغام الأرضية المضادة للأفراد بحلول عام ٢٠٢٥. ومع ذلك، فإن مطالبة بعض الدول بتمديد مهلة الالتزام بالمادة ٥ تعني أن الشوط أمامنا لا يزال طويلاً، وعلينا أن نبذل من الجهد ما هو أكثر من مجرد التسليم بالصعوبات التي يواجهها بعض البلدان في هذا الصدد. وعلينا أن نواصل جهودنا من خلال استكشاف منهجي للفرص الممكنة للدول التي ليست أطرافاً بعد للالتزام ببعض معاييرها الفردية على الأقل، والتنفيذ الفعال لتدابير ملموسة من أجل تلك الغاية.

وكرواتيا ترى أنه ينبغي دمج الإجراءات المتعلقة بالألغام بشكل أفضل في جدول أعمال التنمية الشاملة، لأنها يمكن أن تعزز التكامل الاقتصادي للمجتمعات المحلية من خلال إتاحة

ونحن فخورون لاستضافة مركز المساعدة الإقليمي للتحقق من تحديد الأسلحة والتنفيذ، الذي يسهل ويشجع الحوار والتعاون بشأن المسائل الأمنية في جنوب شرق أوروبا.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة أيضاً للتأكيد على أهمية دور المجتمع المدني في سياق نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وتتعاون كرواتيا بشكل وثيق وبنجاح مع مجموعات وأعضاء من المجتمع المدني في هذا المجال، ونود أن نعرب عن تقديرنا لجهودهم وعملهم المضني.

وكرواتيا، تقليدياً، تشارك بنشاط في مجال نزع السلاح الإنساني العالمي. وهذا العام، استضافنا - وترأسنا - المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الذخائر العنقودية، المعقود في أيلول/سبتمبر في دوبروفنيك. ويؤكد إعلان دوبروفنيك التزام الدول الأطراف بالتخلص من الذخائر العنقودية، في حين تضع خطة عمل دوبروفنيك خطة خمسية شاملة بشأن كيفية تحقيق ذلك الهدف النبيل. ونحن ننظر إلى النتيجة الناجحة للمؤتمر الاستعراضي الأول بكل فخر، ونأمل أن تمهد لمواصلة تعزيز الاتفاقية وعمليتها، وفي نهاية المطاف، تعزيز عالم خال من الذخائر العنقودية.

وكخطوة إلى الأمام، كان لكرواتيا السبق في طرح مشروع القرار المعنون "تنفيذ اتفاقية الذخائر العنقودية"، للنظر فيه خلال دورة الجمعية العامة هذه في إطار بند جدول الأعمال "نزع السلاح العام الكامل". ولذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لعرض مشروع القرار A/C.1/70/L.49، الذي سيوزع على وجه السرعة، والذي شاركت في تقديمه ٣٥ من الدول الأعضاء بالفعل. ويحث مشروع القرار كل الدول خارج اتفاقية الذخائر العنقودية - وعددها ليس بالقليل، فالاتفاقية الذخائر العنقودية وقعت عليها حتى الآن ١١٨ دولة وصادقت عليها ٩٨ دولة - على الانضمام إلى الاتفاقية في أقرب وقت ممكن. ويعرب مشروع القرار أيضاً عن القلق الشديد إزاء

ونرحب بالنتائج الناجحة للمؤتمر الأول للدول الأطراف المعقود في كانكون في آب/أغسطس.

ونحن ملتزمون تماماً بالجهود الدولية لمعالجة الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية للأسلحة التقليدية. ونرحب بالإعلان السياسي وخطة عمل دوبروفنيك اللذين اعتمدا في المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الذخائر العنقودية وندعم بقوة أيضاً اتفاقية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد وخطة عمل مابوتو التي اعتمدت في العام الماضي. ونعمل على الصعيدين الوطني والدولي باستمرار من أجل تنفيذ الاتفاقيتين. ويسعدني حقاً أن أعلن أن عملية تدمير مخزوننا من الذخائر العنقودية ستنتهي في نهاية الشهر الحالي، وقبل خمس سنوات من الموعد النهائي الذي حددته اتفاقية الذخائر العنقودية.

إن الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة تتيح لنا محفلاً فريداً لمعالجة المسائل المتعلقة باستخدام الأسلحة التقليدية والقانون الإنساني الدولي. ونرحب بالمناقشات في إطار تلك الاتفاقية بشأن الأجهزة المتفجرة المرتجلة، التي يعتبر أثرها السياسي والإنساني المتزايد، ولا سيما على السكان المدنيين، مصدر قلق كبير. ونقدر كثيراً أيضاً مناقشات الخبراء بشأن التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية الدفع، التي بدأت في تسليط الضوء على الجوانب الفنية والقانونية والأخلاقية والعسكرية المتعددة التي تنطوي عليها تلك الأسلحة.

ومنذ عام ٢٠٠١، تدعم إيطاليا الإجراءات المتعلقة بالألغام من خلال صندوق خاص بلغ مجموع ما صرفه حتى الآن ٤٥ مليون يورو. كما نقدم المساعدة الفنية والمادية، بما في ذلك التدريب، فضلاً عن القيام بأنشطة مباشرة لإزالة الألغام.

ونؤيد إنشاء شراكات على جميع المستويات وإشراك المجتمع المدني في تنفيذ برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام. ونحن ننظر إلى الإجراءات المتعلقة بالألغام باعتبارها جزءاً من الجهود الإنمائية للدول، لا بوصفها شاغلاً إنسانياً بحتاً.

وسائل جديدة. ويمكنها أيضاً معالجة الصعوبات الإنسانية مثل تقييد الوصول للمعوقين وتعذر الوصول إلى الأراضي أو المياه بسبب حقول الألغام.

إن تجارة الأسلحة هي أكبر تجارة عالمية منفردة من حيث القيمة، مع ما تنطوي عليه من عواقب وخيمة قوية لا للأمن فحسب، بل ولجدول أعمال التنمية الأوسع، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان. ومن خلال وضع معايير دولية موحدة وقوية وفعالة لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية، ستسهم معاهدة تجارة الأسلحة إسهاماً كبيراً في تحقيق السلم والأمن الدوليين. وبعد النهاية المثمرة للمؤتمر الأول للدول الأطراف المعقود في كانكون، ينبغي أن يكون من واجب جميع الدول الأطراف تعزيز عالمية المعاهدة، جنباً إلى جنب مع تنفيذها على نحو فعال من جانب الدول المعنية.

السيد ماتي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): إيطاليا تؤيد تماماً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق. وأود أن أبدي بعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية. وسوف أكتفي بتلاوة نسخة مختصرة من البيان. وسينشر النص الكامل على شبكة الإنترنت.

خلال العقود الماضية، أصبح المجتمع الدولي يدرك بصورة متزايدة العواقب الضارة للنقل غير المشروع أو غير المنظم أو غير المسؤول للأسلحة التقليدية على السلم والأمن والسلامة واحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وكذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. واعتماد معاهدة تجارة الأسلحة وبدء نفاذها على الفور أتاح لنا أخيراً وسيلة للحد من تلك الظواهر السلبية وتطبيق المسؤولية والمساءلة والشفافية في تجارة الأسلحة التقليدية. وإيطاليا تدعم عملية معاهدة تجارة الأسلحة بقوة منذ البداية وكانت من أوائل الدول التي صادقت عليها. ونحن مستعدون الآن للتعامل مع كل الشركاء المعنيين من أجل تنفيذها وتحقيق عالميتها.

المفرط والمخزونات المتزايدة باطراد من الأسلحة التقليدية لدى مصدري ومنتجي الأسلحة الرئيسيين. وما زلنا نؤمن بأنه يجب بذل كل جهد ممكن لإخضاع إنتاج ومخزونات الأسلحة في الدول الرئيسية المنتجة للأسلحة للرقابة الدولية. فالمساءلة الدولية هي الضمان الوحيد لدرء احتمال استغلال الاختلال القائم بين منتجي الأسلحة الرئيسيين وسائر دول العالم.

وفي هذا الصدد، لا يوجد ما هو أخطر على السلام والاستقرار والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة نفسه من جرائم العدوان والاحتلال الأجنبي التي تستخدم ترسانات الأسلحة التقليدية لتهديد الشعوب والهيمنة عليهم وحرمانهم من أبسط حقوقهم الإنسانية. والفجوات آخذة في الاتساع بسبب تطوّر الأسلحة التقليدية. وتؤكد مصر على أن التكنولوجيا ينبغي ألا تتجاوز الإنسانية.

ويشير التطوير المحتمل والفعلي للأسلحة الفتّاكة الذاتية التشغيل الكثير من الأسئلة بشأن مدى الامتثال للقانون الدولي الإنساني، إلى جانب مسائل تتعلق بأخلاقيات الحرب. وينبغي وضع قواعد تنظيمية قبل تطوير منظومات من هذا القبيل أو نشرها.

وبينما لا يزال تطور هذه الأسلحة يشكل تحدياً إضافياً، فإنه ينبغي التصدي بالشكل الملائم للتهديد الدائم الذي يشكله الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومصر تلتزم التزاماً كاملاً بالتنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

السيدة هيغي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): لا بد وأن كل الدول الأعضاء التي ترغب في النهوض بالأمن البشري ونتائج العمل الإنساني ترحب بحقيقة أن عام ٢٠١٥ كان سنة شهدت عدداً من التطورات البارزة في ميدان الأسلحة

ولذلك، فإنه إلى جانب الإجراءات المتعلقة بالألغام، لا بد من تعزيز الأعمال الكامل للحقوق السياسية للضحايا وإدماجهم الاقتصادي وتوفير الحماية الاجتماعية الكافية لهم.

والنوع الجنساني موضوع محوري بالنسبة لنا إذ يجب أخذ الاحتياجات الخاصة للمرأة في الاعتبار عند معالجة آثار الذخائر العنقودية والألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات. وبصورة أعم، يجب أن نضمن مراعاة الجوانب الجنسانية وجميع أوجه التنوع ذات الصلة.

إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا تزال أداة رئيسية في جميع النزاعات المسلحة اليوم. ومن ثم، تظل إيطاليا ملتزمة بالتنفيذ الفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والصك الدولي للتعقب وبروتوكول الأمم المتحدة للأسلحة النارية.

السيد مطر (مصر) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن تأييد مصر للبيان الذي سيدي به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والبيان الذي سيدي به ممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية. ونؤيد أيضاً البيان السابق باسم مجموعة الدول العربية. ويشرفني أن أقدم الملاحظات الموجزة التالية بصفتي الوطنية.

إن هذه الدورة للجنة الأولى هي أول دورة تُعقد بعد بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة، التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٢٣٤/٦٧. وأغتنم هذه الفرصة لأكرر أن مصر تدرك جيداً آثار الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية. ونحن ملتزمون التزاماً كاملاً ببذل كل الجهود لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ونحث جميع البلدان التي تقرر الانضمام إلى المعاهدة على تنفيذها بحسن نية من أجل تحقيق غرضها وأهدافها.

وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي بذل جهود لسد الثغرات المتبقية. وما زلنا ندعو إلى التصدي لعناصر الإنتاج

التنفيذ الوطني أو من خلال مشروعينا الجديد في أفريقيا، الذي يقدم المساعدة للبلدان التي تحتاج إلى وضع تشريعات جديدة للتصديق على الاتفاقية وتنفيذها. إن إدانتنا المستمرة لكل أو أي استخدام للذخائر العنقودية - أو الألغام المضادة للأفراد، عملاً باتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، المعروفة باسم معاهدة أوتاوا - تهدف إلى تكريس تركيز القانون الدولي الإنساني على حماية المدنيين في السياق المحدد لهذه الأسلحة اللاإنسانية والعشوائية.

وهناك سياقات محددة أخرى يجب تطبيق وحماية معايير القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين فيها بصورة كاملة. وفي الشهر الماضي، استضافت النمسا في فيينا مناقشات مفيدة ركزت على الأضرار التي يواجها المدنيون في العديد من الصراعات جراء استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان. ويجب علينا أن نستكشف سبباً، كما قال الأمين العام، لمعالجة هذه المسألة والحد من هذا الضرر لأقصى درجة. إننا نتشاطر قلق الكثيرين إزاء التحديات القانونية والسياسية المعقدة التي تثيرها إمكانية تطوير منظومات أسلحة فتاكة ذاتية التشغيل. وبالنظر إلى وتيرة التقدم التكنولوجي، يجب أن يكفل المجتمع الدولي أن يظل اتخاذ القرارات والمساءلة في تطوير واستخدام هذه المنظومات ضمن حدود القانون الدولي، وخاصة القانون الدولي الإنساني. وفي ضوء عقد المؤتمر الاستعراضي بشأن اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة في العام المقبل، فإننا نؤيد إنشاء ولاية معززة لمواصلة العمل بشأن هذه المسألة في إطار الاتفاقية.

وفي سياق جميع هذه القضايا، بل في العديد من المجالات الأخرى ذات الصلة بالأسلحة والزراعات، لا تزال حكومة بلدي تشعر بامتنان هائل على الالتزام الثابت للجنة الدولية للصليب الأحمر بالنهوض بالقانون الدولي الإنساني وحماية

التقليدية. ومما يجعلنا نشعر ببعض الارتياح أن الركود أقل بكثير في هذا المجال مقارنة بالمواضيع الأخرى المدرجة على جدول أعمال اللجنة الأولى.

ومما يبعث على ارتياحنا في المقام الأول بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة والنجاح في عقد المؤتمر الأول للدول الأطراف في آب/أغسطس. وما زالت نيوزيلندا ملتزمة التزاماً قوياً بالمعاهدة وتشعر بالفخر لكونها عضواً في جماعة المعاهدة. ونحن ممتنون للمكسيك على توفيرها مقراً للأمانة المؤقتة للمعاهدة على مدى شهور عديدة، ومؤخراً، على قيادتها الناجحة لمؤتمر كانكون. وقد هيأت القرارات المتخذة في المؤتمر معاهدتنا لأن تعود علينا جميعاً بمنافع الأمن البشري والنتائج الإنمائية المتوقع أن تسفر عنها.

ونتطلع إلى العمل مع الرئاسة النيجيرية للمؤتمر الثاني للدول الأطراف، بما في ذلك انطلاقاً من دور نيوزيلندا بصفتها نائباً للرئيس. وبصورة أعم، لا تزال ملتزمين بالعمل من أجل تعزيز عالمية المعاهدة، ونأمل أن يكون قانوننا النموذجي ذو الصلة بالمعاهدة مفيداً لهذا الغرض ولتعزيز تنفيذها.

ولا بد أن يكون أولئك منا الذين يركزون على وضع معايير، سواء داخل أو خارج إطار الأمم المتحدة - لمعالجة مسألة حماية المدنيين، قد أسعدهم أيضاً أن يشهدوا معلماً ناجحاً آخر، ألا وهو، عقد المؤتمر الاستعراضي الأول للاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية. ونهني الحكومة الكرواتية على استضافتها الناجحة للمؤتمر ونرحب باعتماد عدد من الوثائق الختامية المهمة خلاله. ونهني السيدة شيلا مويمبا على قيامها بدور مدير وحدة دعم تنفيذ الاتفاقية.

ونحن ممتنون لجيراننا الأقربين الهولنديين على تولي رئاسة الاتفاقية ونعرب عن ثقتنا بأن المعاهدة في أيدٍ أمينة في ظل الرئاسة الهولندية. وتتطلع نيوزيلندا إلى الاضطلاع بدورها في إدارة الاتفاقية، سواء من خلال دورها كمنسق لتدابير

كان أمام المجتمع الدولي فرصة تاريخية للمساعدة بشكل جماعي ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل فعال عندما كان يتفاوض على معاهدة تجارة الأسلحة. بيد أن المعاهدة التي اعتمدت بتصويت منقسم، لم تكن متناسبة مع المطالب العادلة للدول واحتياجاتها. الغموض وعدم التوازن والقيود التي تنسم بها معاهدة تجارة الأسلحة تقوض فعاليتها وكفاءتها. إنها وثيقة غير متوازنة تخدم مصالح الدول المصدرة للأسلحة التقليدية، تمنح امتيازات على حساب المصالح المشروعة للدول الأخرى، بما في ذلك بشأن المسائل المتعلقة بالدفاع والأمن القومي. وبالمثل، فإن المعايير المقررة لتقييم عمليات النقل غير موضوعية وبالتالي يسهل التلاعب بها. وفي رأي كوبا، فإن معاهدة يزعم أنها لتنظيم عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، مع إضفاء مشروعية في ذات الوقت، بدلا من منع، عمليات نقل الأسلحة إلى الجهات الفاعلة غير المأذون لها من غير الدول، والتي تمثل تحديدا المصدر الرئيسي للإتجار غير المشروع بالأسلحة، لا يمكن أن تكون فعالة.

تولي كوبا أولوية عليا للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة لما قدمته من إسهام هام في تطوير قواعد القانون الدولي الإنساني وما تركز من اهتمام كاف بالمصالح الأمنية للدول. نحن نؤيد اعتماد صك ملزم قانونا في إطار الأمم المتحدة أو الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة لحظر الأسلحة الذاتية التشغيل، حتى قبل دخولها حيز الاستخدام. لدينا شكوك جدية في أنه يمكن كفاءة الامتثال لقواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني وإنفاذها عندما تكون الأسلحة الذاتية التشغيل الفتاكة قيد الاستخدام.

في الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا أن كوبا تؤيد بثبات حظر الذخائر العنقودية وإزالتها الكاملة وتدين استخدامها لكونه يتنافى مع مبادئ ومعايير القانون الدولي الإنساني. ويضطلع بلدنا بالعمليات الدستورية المطلوبة اللازمة

المدنيين وغيرهم في حالات الصراع. والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في الدول الأعضاء تقوم بأعمال قيمة جدا لمساندة اللجنة الدولية في طائفة من السياقات. وفي هذه السنة المثوية للصليب الأحمر النيوزيلندي، أود أن أسجل تقديرنا الكبير لعمله.

السيدة دومينغيث سول (كوبا) (تكلمت بالإسبانية):

يعرب بلدي عن تأييده للبيان الذي سيدي به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وفي حين يقال أنه لا توجد موارد كافية لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تواجه العالم، فمن المفارقات أن الإنفاق العسكري قد وصل إلى مبالغ خيالية. يبدو أن أساليب ووسائل الحرب لا حدود لها. في كل يوم، تزداد القوة التدميرية للأسلحة التقليدية لجعلها أكثر تطورا وقتكا. وفي المحافل الدولية، تعطى الأولوية إلى المناقشة المتعلقة بفئات معينة من الأسلحة التقليدية، مثل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، على حساب المناقشات الأخرى بشأن الأسلحة الأخرى الأكثر تطورا ذات الآثار الأشد تدميرا. هناك اختلال كبير بين البلدان الصناعية والبلدان النامية عندما يتعلق الأمر بإنتاج وحيازة وتجارة الأسلحة التقليدية. ونظرا لأن إنتاج البلدان الصناعية من الأسلحة التقليدية وحيازتها لها وتجارتها فيها أكبر، فإن عليها أيضا قدر أكبر من المسؤولية.

تدافع كوبا عن الحق المشروع للدول في تصنيع واستيراد وحيازة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لتلبية احتياجاتها الأمنية والدفاعية المشروعة، وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، ندعو إلى اعتماد تدابير أكثر فعالية لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. وفي هذا الصدد، تؤكد كوبا مجددا الانطباق والأهمية الكاملين لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

عليه في البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد، الذي يتناول الاحتياجات الدفاعية المشروعة للدول ذات الحدود الطويلة. لقد توقفت الهند عن إنتاج الألغام المضادة للأفراد غير القابلة للاكتشاف وتطبق وقفا اختياريا على نقلها. ونحن نسهم أيضا في الجهود الدولية لإزالة الألغام وإعادة التأهيل. يشكل البروتوكول الثاني المعدل إطارا مفيدا لمعالجة مسألة الأجهزة المتفجرة المرتجلة، التي يتزايد استخدامها من جانب الإرهابيين والجماعات المسلحة غير المشروعة. ونقدر المبادرة التي اتخذتها أفغانستان لطرح مشروع قرار جديد بشأن الأجهزة المتفجرة المرتجلة في اللجنة الأولى هذا العام.

وتؤيد الهند مواصلة المناقشات في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة بشأن نظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وفقا لولاية متفق عليها. ونرى أن هذه المنظومات لا ينبغي أن يجري تقييمها من وجهة نظر توافقها مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني فحسب، بل ومن حيث أثرها على الأمن الدولي إذا كان هناك بالفعل نشر لمنظومات أسلحة من هذا القبيل.

وتؤيد الهند سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وتقرير الأمم المتحدة بشأن النفقات العسكرية، وقدمت تقريرها الوطني لهذا العام.

ولدى الهند ضوابط تصدير قوية وفعالة على الصعيد الوطني تنظم نقل الأسلحة التقليدية تتوافق مع أعلى المعايير الدولية.

ولا تزال الهند تجري مراجعة لمعاهدة تجارة الأسلحة من منظور مصالحنا الدفاعية والأمنية وعلى صعيد السياسة الخارجية. لقد أثارت الهند شواغل خلال المفاوضات بشأن عدد من الثغرات التي ظلت قائمة في النص النهائي. وسنرى إذا كان لدخول المعاهدة حيز النفاذ أثر ملموس على أرض

لانضمامنا إلى اتفاقية الذخائر العنقودية. ويحدونا الأمل في إنجاز الشروط القانونية الداخلية لانضمام كوبا إلى الاتفاقية في المستقبل القريب.

السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الهند البيان الذي سوف يدلي به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

إن عمليات النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إلى الإرهابيين والجهات الفاعلة من غير الدول لا يزال يشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين ويعيق الأعمال التامة لخطوة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وعلى الرغم من أنه لا يوجد صك عالمي شامل للتصدي لهذا التحدي، فإن برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه يحدد نهجا واقعا للتصدي لهذه المشكلة من خلال الجهود التعاونية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وتؤيد الهند المضي قدما ببرنامج العمل على أساس توافق الآراء فيما بين جميع الدول الأعضاء.

الهند طرف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة والبروتوكولات الخمسة الملحق بها، وتظل ملتزمة بهدف الاتفاقية المتمثل في تعزيز التدريجي لدور القانون الدولي الإنساني ومبادئه مع تحقيق التوازن بين تلبية الشواغل الإنسانية والضرورات العسكرية للدول. وستساهم الهند في نجاح اجتماعات الاتفاقية هذا العام والمؤتمر الاستعراضي في العام المقبل.

وتؤيد الهند رؤية عالم خال من تهديد الألغام الأرضية، وهي ملتزمة بإزالة الألغام المضادة للأفراد. وقد شاركت الهند بصفة مراقب في المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية أوتاوا، الذي عقد في مابوتو في عام ٢٠١٤. ونؤيد النهج المنصوص

الواقع، ولا سيما على تصحيح الاختلال في حقوق الدول المصدرة والمستوردة وفي وقف تدفق الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة من غير الدول. ربما يكون من السابق لأوانه استخلاص استنتاجات نهائية، لكن الاتجاهات الحالية لا توفر أملا كبيرا.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠